القرار IG.22/1

الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2016-2021.

إنّ الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة باتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، والمشار إليها لاحقًا في هذه الوثيقة باسم "اتفاقية برشلونة"،

مع التذكير بالمادة الرابعة من اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها،

مع التذكير أيضًا بالقرار IG.17/5 المتعلق بوثيقة الحوكمة لمؤتمر الأطراف الخامس عشر (ألميريا، إسبانيا، كانون الثاني/يناير 2008) وعلى وجه الخصوص القسم السادس "برنامج العمل والتخطيط طويل الأجل" والقرار IG.21/13 لمؤتمر الأطراف الثامن عشر (إسطنبول، تركيا، كانون الأول/ديسمبر 2013) المتعلق بالحوكمة، اللذين ينصان على إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة من 2016 إلى 2021،

مع التعبير عن القلق بسبب الضغوط المتزايدة على البيئة البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط، كما برزت في التقرير عن حالة البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لعام 2012، ومع أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة المستمرة في المنطقة،

مع الإقرار بالحاجة إلى ترجمة التطلعات العالمية التي تم الإعراب عنها في مؤتمر ريو + 20، وجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة شاملاً أهدافه للتنمية المستدامة، إلى المستويات الإقليمية والوطنية بالبحر الأبيض المتوسط،

مع إعادة التأكيد على الالتزام بتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، والاستراتيجيات الإقليمية الأخرى، وخطط العمل لتحقيق وضع بيئي جيد والمساهمة في التنمية المستدامة،

مع إدراك الحاجة لإطار عمل استراتيجي يضمن اتساق نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة واستمراريته، وفعاليته المتزايدة، وكفاءته، وملاءمته، ومع الأخذ في الاعتبار الحاجة لمطابقة الطموح مع التعبئة المتوقعة والواقعية للموارد من خلال استراتيجية تعبئة موارد محدثة؛

1. يعتمد الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من 2016 إلى 2021 (المشار إليها فيما يلي باسم "الاستراتيجية المتوسطة الأجل") كما تم تضمينها في المُرفق بهذا القرار كإطار عمل لوضع برنامج عمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتنفيذه،

2. يحث المنظمات الشركاء للتعاون ودعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، مما يضمن التآزر، وتنسيق الجهود، وتحسين استخدام الموارد،

3. يكلف الأمانة العامة بزيادة الجهود لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل بطريقة متكاملة ولتعبئة الموارد الملائمة من خلال استراتيجية مُحدَّثة لتعبئة الموارد للفترة 2016-2017 (المرفق الثاني للقرار)، بالتعاون مع الأطراف المتعاقدة والمنظمات الشركاء

4. يكلف الأمانة العامة بتحضير استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد مناظرة لمدة الاستراتيجية متوسطة الأجل، لاعتماد في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف

5. كما يكلِّف الأمانة العامة بمراقبة تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل وإعداد تقارير عنها على أساس كل برنامج عمل لفترة سنتين، كما اعتمده مؤتمر الأطراف المتعاقدة، مع التأكيد على مساهمة برنامج العمل في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنتائج الاستراتيجية للاطلاع واجراء تعديلات محتملة على الاستراتيجية، حسب الاقتضاء؛

6. يكلِّف الأمانة العامة ببدء تقييم مستقل لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل في 2020 للنظر من جانب مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في عام 2021، مع التأكيد بشكلٍ خاص على نقاط الترابط مع أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة من 2016 إلى 2025 والأهداف الإيكولوجية المستندة إلى نهج النظام الإيكولوجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

المُرفق

الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2016 – 2021

جدول المحتويات

1- مقدمة

2- الصورة العامة ونظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
2-1 حالة بيئة البحر الأبيض المتوسط
2-2 استجابة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة
2-3 سياق السياسات الدولية وسياسات البحر الأبيض المتوسط

3- مبادئ الاستراتيجية المتوسطة الأجل ونموذجها
3-1 الرؤية
3-2 خيارات الاستراتيجية المتوسطة الأجل

4- الموضوع الرئيسي: الحوكمة

5- الموضوع الأساسي 1: التلوث البري والبحري

6- الموضوع الأساسي 2: التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية

7- الموضوع الأساسي 3: العمليات والتفاعلات البرية والبحرية

8- الموضوع الشامل 1: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM):

9- الموضوع الشامل 2: الاستهلاك والإنتاج المستدامان (SCP)

10- الموضوع الشامل 3: التكيف مع تغير المناخ

11- التنفيذ: الشراكات والتمويل

12- مراقبة الاستراتيجية وتقييمها

الاختصارات

1. مقدمة

1. يحتفل نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP)/اتفاقية برشلونة في 2015-2016 بمرور أربعين عامًا من التعاون المثمر والجهود المشتركة لبيئة البحر الأبيض المتوسط. يعتمد برنامج البحار الإقليمية التابع للأمم المتحدة هذا، مع بروتوكولاته السبع، وبنيته الإدارية التي تضم ستة مراكز للأنشطة الإقليمية، والأهم أطرافه الاثنين والعشرين المتعاقدة، على الخبرة الهادفة لتحديد أهدافه المستقبلية وللعمل بطريقة مؤثرة ومتكاملة.

2. إن الهدف من الاستراتيجية المتوسطة الأجل أن توجه المسار لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، وللإسهام في التنمية المستدامة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في الفترة من 2016 حتى 2021.

3. تماشيًا مع وثيقة نتائج مؤتمر ريو + 20، فإن أولويات الاستراتيجية المتوسطة الأجل تهدف لتكون "عملية المنحى، وموجزة، ويسهل توصيلها، ومحدودة العدد، وتطلعية، ويمكن تطبيقها على جميع الدول الموجودة في المنطقة، مع مراعاة الحقائق الوطنية المختلفة، وقدرات التنمية ومستوياتها، واحترام السياسات والأولويات الوطنية". وقد تم تحديدها لتكون "مركزة على المناطق ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة".

4. تعكس المواضيع ذات الأولوية الالتزامات القانونية والاحتياجات الرئيسية على المستويين الوطني والإقليمي، فهي تساهم في أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSDD)، وتعد جزءًا من الجهود العالمية للتنمية المستدامة. ويتوقع أن يتم تحقيق نتائجها المعنية من خلال ثلاثة برامج عمل متعاقبة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط فترة كلٍ منها سنتين لمدة ست سنوات.

5. ساهم توقيت الإعداد للاستراتيجية متوسطة الأجل في تقديم فرص وتحديات. وقد تم الكشف بشكلٍ متزامن عن عمليات تحديد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة به (SDGs)، وإبرام اتفاقية المناخ لعام 2015 ضمن إطار عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واستعراض الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، والعمليات المتوازية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لإعداد وثائق استراتيجية أخرى لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ذات التأثير المتزايد على المنطقة. حيث قدم ذلك فرصة فريدة لجعل العمليات بقيادة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط تتقارب في حزمة استراتيجية واحدة يتم تطويرها مرة واحدة، بينما تتم الاستفادة من المناقشة العالمية التي تؤدي إلى جدول أعمال التنمية المستدامة الجديد.

2. الصورة العامة ونظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

2.1 حالة بيئة البحر الأبيض المتوسط

6. يضم البحر الأبيض المتوسط مجموعة واسعة من الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية التي توفر مزايا قيمة لجميع موائلها الساحلية، بما في ذلك البحيرات المائية المالحة، ومصبات الأنهار، والمناطق الانتقالية، والسهول الساحلية، والأراضي الرطبة، والشواطئ الصخرية والمناطق الساحلية بالقرب من الشواطئ، ومروج الأعشاب البحرية، والشعب المرجانية، والأنظمة الأمامية وارتفاعات مياه القاع إلى السطح، والجبال البحرية، والأنظمة غير القاعية (حالة البيئة البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2012).

7. تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط واحدة من البؤر الساخنة الـ25 الأكثر تنوعًا بيولوجيًا في العالم حيث تتسم بكونها منطقة ذات قيمة استثنائية للتنوع البيولوجي، مع وجود عدد كبير من الأنواع المستوطنة (أي التي تستوطن المنطقة فقط) ومستويات حرجة من خسارة الموائل. كما يستضيف البحر الأبيض المتوسط مجموعة متنوعة من الموائل ذات الأهمية التجارية، والإيكولوجية، والثقافية.

8. نما إجمالي عدد سكان بلدان البحر الأبيض المتوسط من 276 مليون نسمة في عام 1970 إلى 412 مليون نسمة في عام 2000 (بمعدل زيادة يبلغ 1.35٪ في السنة) وما يصل إلى 466 مليون نسمة في عام 2010. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 529 مليون نسمة بحلول عام 2025. يتركز السكان بمنطقة البحر الأبيض المتوسط بجانب السواحل. حيث يعيش أكثر من ثلث السكان في الكيانات الساحلية الإدارية التي تمثل في المجمل أقل من 12٪ من منطقة السطح ببلدان البحر الأبيض المتوسط. وقد نما عدد سكان المناطق الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط من 95 مليون نسمة عام 1979 إلى 143 مليون نسمة عام 2000، وقد يصل إلى 174 مليون نسمة بحلول عام 2025 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/مركز الأنشطة الإقليمية التابع للخطة الزرقاء 2005).

9. تمر منطقة البحر الأبيض المتوسط بتغيرات ديموغرافية، واجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وبيئية هائلة. أهم العوامل المحركة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في البحر الأبيض المتوسط هي الزراعة والغابات، والتحضر، والسياحة، والصناعة والنقل البحري. ويؤدي النمو السكاني مقترنًا بنمو المراكز الحضرية (شبه الحضرية) الساحلية إلى ظهور ضغوط بيئية متعددة تنبع من الطلب المتزايد على موارد المياه والطاقة، وظهور تلوث بالهواء والمياه متعلق بصرف مياه الصرف الصحي أو مياه المجاري الفائضة، وتكون النفايات، واستهلاك الأراضي وتدهور الموائل، والمناظر الطبيعية، والخطوط الساحلية. وتتضخم هذه الضغوط بشكلٍ إضافي بفعل التنمية السياحية التي تتركز غالبًا في المناطق الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط.

10. نقصت حصة إجمالي الناتج المحلي بالبحر الأبيض المتوسط من إجمالي الناتج المحلي العالمي قليلاً خلال العشرين عامًا الأخيرة من أكثر من 13.5٪ عام 1990 إلى 11.5٪ عام 2010. وفي الوقت نفسه، عند مقارنة حصة سكان البحر الأبيض المتوسط بعدد السكان بالعالم، نجد أنها قد ظلت ثابتة عند نحو 7٪ (التقرير المشترك للوكالة الأوروبية للبيئة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، 2014).

11. على الرغم من الدليل الدامغ على أهمية الخدمات التي تقدمها الأنظمة الساحلية والبحرية بالبحر الأبيض المتوسط، إلا أن النظام الإيكولوجي بالبحر الأبيض المتوسط يستمر في التدهور (التقييم الأوَّلي المتكامل لاتفاقية برشلونة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، 2011).

12. وفقًا لبعض الأبحاث، "تستخدم منطقة البحر الأبيض المتوسط حاليًا موارد طبيعية وخدمات إيكولوجية أكثر من تلك التي يمكن أن توفرها أنظمتها الإيكولوجية بمعدل مرتين ونصف تقريبًا... وعندما يتجاوز الاستهلاك التوفر المحلي، تلجأ الدول إما لاستنفاذ الأصول الإيكولوجية أو التحول للتجارة الدولية لتلبية مطالبها... وتُعرّض الدول التي تعتمد بشكلٍ كبير على الواردات من الموارد الطبيعية اقتصادها لعواقب اقتصادية كلية من تقلب الأسعار". (الشبكة العالمية للبصمة البيئية، "الحدود المادية للوصول للموارد واستخدامها وآثارها الاقتصادية على اقتصاديات البحر الأبيض المتوسط"، 2015).

13. تختلف حالة البيئة الساحلية والبحرية بالبحر الأبيض المتوسط من مكان لآخر، إلا أن جميع أجزاء البحر الأبيض المتوسط تخضع للعديد من الضغوط التي تحدث بشكلٍ متزامن وفي العديد من الحالات بشكلٍ مزمن. يركز تقرير البيئة البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، 2012) على ما يلي كقضايا رئيسية تتطلب سياسة منسقة واستجابات للإدارة خلال السنوات القادمة حتى يتم وقف مد تدهور الأنظمة الإيكولوجية بالبحر الأبيض المتوسط.

- التنمية الساحلية والزحف الحضري العشوائي،
- التلوث الكيميائي للرواسب والكائنات الحية،
- **الإثراء الغذائي** (ذو الاهتمام المحلي غالبًا)،
- **القمامة البحرية**، التي تتركز في الغالب في الخلجان والمياه الضحلة،
- الاستغلال المفرط للموارد الساحلية والبحرية **لأكثر من الحدود المستدامة**،
- **التكامل القاعي البحري** المتضرر بشكلٍ رئيسي من صيد الأسماك في قاع البحار، وكذلك من الحفر وعمليات تركيب المنصات البحرية،
- الأنواع الغازية غير الأصلية،
- تأثير **الضوضاء البحرية** على الكائنات الحية، وخاصةً على الثدييات البحرية،
- **الأوضاع الهيدروغرافية المتغيرة** التي تسبب فيها الاضطراب المحلي لأنماط حركة الدوران؛ بسبب المباني البشرية،
- **الشبكات الغذائية البحرية** المتضررة من ضغوط مصايد الأسماك،
- **الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج** كعوامل محركة معاكسة للضغوط المذكورة سابقًا والآثار على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية،
- الضغوط على التنوع البيولوجي،
- أثر تغير المناخ.

2.2 استجابة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة

14. تعد اتفاقية برشلونة (المُوقَّعة عام 1976 التي تم تعديلها عام 1995) ببروتوكولاتها السبعة ذات الصلة هي إطار العمل القانوني الإقليمي الوحيد متعدد الأطراف لحماية البيئة البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط، حيث رسي الالتزامات "لتحوّل دون تلوث منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتخفيف منه، ومكافحته، والقضاء عليه لأقصى درجة ممكنة" و"لحماية البيئة البحرية في هذه المنطقة وتعزيزها للمساهمة في تنميتها المستدامة".

15. مر نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، منذ اعتماد المرحلة الثانية من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والتعديلات على اتفاقية برشلونة عام 1995 لنظم/دمج جميع مبادئ ريو، ومد النطاق الجغرافي لتطبيق الاتفاقية ليشمل المنطقة الساحلية، بالإضافة إلى مجالات عملها، بتطورات إضافية هامة بالسياسة وتطورات تنظيمية/قانونية. إن الاعتماد والتنفيذ المستمر لعدد من الوثائق الاستراتيجية طويلة المدى التي تتناول مراقبة التلوث ومنعه (SAP MED)، وحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي (PAS BIO)، والاستراتيجية لمكافحة التلوث الناتج عن السفن، والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، بالإضافة لعدد من خطط العمل لتسهيل تنفيذ البروتوكولات، كل ذلك يضم ركائز استراتيجية هامة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها بشكلٍ إضافي، فضلاً عن توجيه إعداد برامج عمل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي يستمر كل منها لمدة سنتين. كان لاعتماد خريطة الطريق لعام 2008 أهمية رئيسية في تنفيذ النهج المستند إلى الأنظمة الإيكولوجية لإدارة الأنشطة البشرية حتى يتحقق الوضع البيئي الجيد (GES) الذي يتضمن سبع خطوات، من بينها الرؤية، والأهداف، والأهداف الإيكولوجية، بالإضافة إلى مؤشرات الوضع البيئي الجيد وأهدافه ذات الصلة التي تم تنفيذها بالفعل. في السنوات الأخيرة كان نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط رائدًا بين برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار عمله الاستراتيجي الإقليمي.

16. تمت صياغة نتائج برنامج العمل الاستراتيجي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط من 2010 حتى 2015 حول ستة مواضيع ذات أولوية: الحوكمة، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتنوع البيولوجي، ومنع التلوث ومكافحته، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، وتغير المناخ. وقد اقترنت كل نتيجة من النتائج بمخرج واحد على الأقل.

17. تعتمد الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقدمة في هذه الوثيقة على صكوك خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة الموضحة أعلاه، وتقدم إطار العمل لإعداد الإجراء وتقديمه خلال السنوات الستة المقبلة من خلال نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

2.3 سياق السياسات الدولية وسياسات البحر الأبيض المتوسط

18. تعد الاستراتيجية المتوسطة الأجل (من 2016 إلى 2021) استجابة إقليمية لجداول الأعمال العالمية الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة لمنتصف المدة. وتتسق الاستراتيجية المتوسطة الأجل مع الوثائق الاستراتيجية التالية على المستويين الإقليمي والعالمي، وخاصةً:

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025 (MSDD)

19. اعتمدت الاستراتيجية المتوسطة الأجل على الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSDD) من 2016 إلى 2025 والعمليات والاستراتيجيات التكميلية الأكثر ارتباطًا على مستوى البحر الأبيض المتوسط. تتصل الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة بجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة به (SDGs)، بما يضمن أن تظل منطقة البحر الأبيض المتوسط رائدة في مجال الحوكمة البيئية وحوكمة الاستدامة، وتعول على أوجه التآزر بين الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والمبادرات الإقليمية الأخرى.

20. تركز الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة على ستة مجالات مواضيعية تماشيًا مع العملية العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، نحو الوصول لوضع بيئي جيد للبيئات البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي ضم الأهداف الإيكولوجية التي تستند إلى نهج النظام الإيكولوجي.

جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) به

21. يعد جدول أعمال 2030 خطة عمل من أجل الأشخاص، ومن أجل الكوكب، ولتحقيق الازدهار. فمن خلال جدول أعمال 2030، التزمت الدول باتخاذ خطوات جريئة وتحوُّلية من أجل تحويل العالم إلى مسار مستدام ومرن. ويُقِرُّ جدول أعمال 2030 بأهمية الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والترابط في التنمية المستدامة. ومن ثَمَّ فإن أُطُر العمل الإقليمية ودون الإقليمية مُعترَف بها بصفتها وسيلة تُسَهِّل الترجمة الفعالة لسياسات التنمية المستدامة إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني.

22. توازن أهداف التنمية المستدامة الـ17 بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فالمرجع المباشر للاستراتيجية متوسطة الأجل هو هدف التنمية المستدامة الرابع عشر: "المحافظة على المحيطات، والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكلٍ مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". وأهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة هي هدف التنمية المستدامة السادس (الإدارة المستدامة للمياه)، والحادي عشر (المدن المستدامة)، والثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المستدامان)، والثالث عشر (آثار تغير المناخ)، والخامس عشر (الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي المستدام)، والسابع عشر (الشراكة العالمية).

3. مبادئ الاستراتيجية المتوسطة الأجل ونموذجها

3.1 الرؤية

23. رؤية الاستراتيجية المتوسطة الأجل كما يلي:

"بحر أبيض متوسط صحي بأنظمة إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا تساهم في التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية".

24. وهذا يستند إلى الرؤية المعتمدة من مؤتمر الأطراف السادس عشر عام 2009 (القرار IG.17/6): "بحر أبيض متوسط صحي بأنظمة إيكولوجية بحرية وساحلية إنتاجية ومتنوعة بيولوجيًا لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية".

25. وهي مستوحاة من رؤية الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة: "تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة تتميز بالرخاء والسلام يستمتع فيها الناس بحياة عالية الجودة، وتشهد تفعيل التنمية المستدامة في إطار قدرة استيعاب الأنظمة الإيكولوجية الصحية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف العامة المشتركة، والتعاون، والتضامن، والمساواة والحوكمة التشاركية".

26. ساعدت العناصر التالية للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة في رؤية الاستراتيجية المتوسطة الأجل:
- الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق هدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تناول القضايا الشاملة التي تقع في المساحة الوسيطة بين البيئة والتنمية.

27. يظل تحسين جودة البيئة البحرية الهدف ذا الأولوية لاتفاقية برشلونة، الذي تم تأكيده من خلال البروتوكولات ومؤخرًا من خلال (مؤتمر الأطراف الثامن عشر) مع الالتزام بتحقيق وضع بيئي جيد (GES). يتألف الوضع البيئي الجيد من خطوة رئيسية نحو التنمية المستدامة، بينما يظل دمج نهج النظام الإيكولوجي (EcAp) في إدارة الأنشطة البشرية أمرًا أساسيًا لتحقيق رؤية الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

3.2 مفهوم الاستراتيجية المتوسطة الأجل

28. حرصت الاستراتيجية المتوسطة الأجل على التأكيد على الاتساق، ونقاط الترابط، والدمج بين القضايا الموضوعية، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص المفهوم الشامل لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والسمة المستعرضة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتغير المناخ لجميع المواضيع الاستراتيجية بالاستراتيجية المتوسطة الأجل.

29. تمت صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بطريقة تكون فيها: متكاملة ومتسقة عبر النظام، ومتوافقة، وشاملة، وتكيفية ومرنة، ومنتبهة للاحتياجات الإقليمية والوطنية، وتعاونية، ومستندة إلى المشاركة والشراكات، ومنتجة للمعرفة ومشاركة لها، ومستندة إلى النتائج، ومتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد.

30. ينعكس مفهوم الاستراتيجية المتوسطة الأجل في المخطط 1. الأهداف القصوى هي تحقيق وضع بيئي جيد (GES) بالبحر الأبيض المتوسط والمساهمة في التنمية المستدامة. ويتم تحديد المواضيع الاستراتيجية وفقًا لذلك، وسيتم تعزيزها في ظل موضوع الحوكمة الرئيسي.

المواضيع الأساسية هي:

- التلوث البري والبحري
- التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية،
- العمليات والتفاعلات البرية والبحرية.

المواضيع الشاملة هي:

- الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية،
- الاستهلاك والإنتاج المستدامان،
- التكيف مع تغير المناخ.

31. تعكس هذه المواضيع الالتزامات القانونية للأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة وقراراتها وتساهم في أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهدف التنمية المستدامة.

المخطط 1: مفهوم الاستراتيجية المتوسطة الأجل

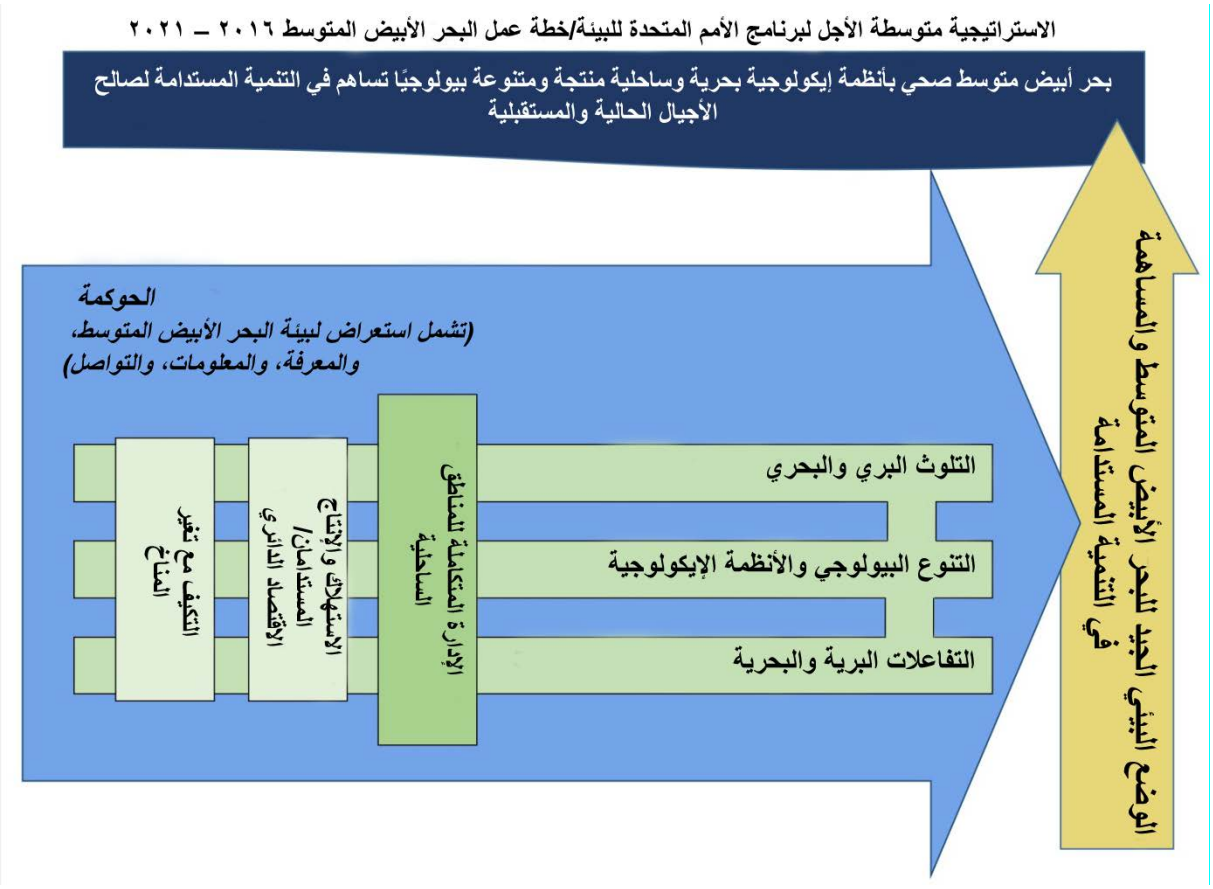

32. في الصفحات التالية، يبدأ وصف كل موضوع من الموضوعات ببيان توضيحي ويحدد عددًا من **الأهداف الاستراتيجية، والنتائج الاستراتيجية، والمخرجات الإرشادية الرئيسية**. وبالنسبة لبعض الموضوعات، تتم الإشارة أيضًا للأهداف الإيكولوجية المستندة إلى نهج النظام الإيكولوجي.

33. تتبع **النتائج الاستراتيجية** لكل موضوع بنية عامة، حيث تهدف للمساهمة بالترتيب فيما يلي:
- تنفيذ إطار العمل والقرارات القانونية الإقليمية الحالية،
- وضع خطط/ برامج/ مبادئ توجيهية جديدة أو مُحدثة واعتمادها،
- مساعدة الأطراف المتعاقدة للتنفيذ على المستوى الوطني،
- الرصد / التقييم،
- المساعدة الفنية/ بناء القدرات،
- إقامة شبكات،
- التعاون الإقليمي،
- التعامل مع القضايا الناشئة.

4. الموضوع الرئيسي: الحوكمة

34. يوافق هذا الموضوع الهدف السادس من أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، ويوافق هدف التنمية المستدامة السابع عشر بشكلٍ جزئي، ويُشكِّل شرطًا أساسيًا لأداء الاستراتيجية المتوسطة الأجل وفعاليتها بالكامل. كما يعكس التزامات الأطراف المتعاقدة بموجب القرار IG.20/13 الذي اعتمده مؤتمر الأطراف السابع عشر في باريس (2012)، وإعلان باريس أيضًا الذي اعتمده مؤتمر الأطراف السابع عشر، والقرار IG.21/13 الذي اعتمده مؤتمر الأطراف الثامن عشر في إسطنبول (2013).

35. في سياق نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، تتطلب الحوكمة عملية فعالة لاتخاذ القرارات ونهجًا مستندًا إلى النتائج، وتغطي الكثير من قضايا الإدارة. وتتضمن أيضًا استعراضًا لبيئة البحر الأبيض المتوسط، والمعرفة، والمعلومات، والتواصل.

36. تهدف الاستراتيجية المتوسطة الأجل لوضع الشروط اللازمة لأجهزة نظام البحر الأبيض المتوسط وأمانته العامة وهيئاتهم لتوصيل ولاياتهما الرئيسية بفعالية كما نصت عليها المادتان السابعة عشر والثامنة عشر من اتفاقية برشلونة والمواد الأخرى ذات الصلة بالبروتوكولات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة، والبرامج، والمبادرات الرئيسية التي تعمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تعمل من أجله.

37. تتوافق الاستراتيجية المتوسطة الأجل مع النظام القانوني لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، أي اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، وخططها الإقليمية الملزمة قانونًا، وخطط العمل التي دخلت حيز التنفيذ أو التي على وشك الدخول فيه. ويظل ضمان الدعم المنسق المتكامل والفعال للأطراف المتعاقدة لتنفيذ الاستراتيجية ولتحقيق الامتثال أولوية عُليا للاستراتيجية متوسطة الأجل.

38. يستند الموضوع الرئيسي "الحوكمة" إلى خمسة **مبادئ:** التمثيل، والمساءلة، والفعالية، ومستوى أعلى من المشاركة، والشفافية.

39. تمت صياغة **الإنجازات المتوقعة** حول ما يلي:
- القدرة المعززة للأطراف المتعاقدة لوضع القوانين وتنفيذها، وتعزيز المؤسسات لتحقيق الأهداف والغايات البيئية المُتَّفَق عليها، والامتثال للالتزامات ذات الصلة،
- اتساق الإجراءات المتعلقة بالقضايا البيئية بين العناصر والدمج بينها، مع احترام ولاياتها،
- الاستدامة البيئية المدمجة بشكلٍ متزايد في سياسات التنمية الوطنية والإقليمية وخططها.

40. لتحقيق هذه الإنجازات، تم وضع **الأهداف** السبعة التالية للحوكمة:
1- تعزيز آليات الحوكمة الإقليمية والوطنية،
2- تعبئة الموارد،
3- تعزيز القدرة على تنفيذ اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، والاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة، والامتثال لذلك،
4- تعزيز أوجه التآزر، والتكامل، والتعاون بين الشركاء والمنظمات الدولية والإقليمية النشطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط،
5- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وتوعيتهم،

6- نشر التقييمات المستندة إلى المعرفة لبيئة البحر الأبيض المتوسط ووضع سيناريو لاتخاذ القرارات المستنيرة ولعمل أصحاب المصلحة،

7- ضمان وضوح رؤية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة، ودورها، وإنجازاتها.

41. تتوافق هذه الأهداف مع الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وتوجهها لتحسين الحوكمة دعمًا للتنمية المستدامة.

42. كما تتوافق أيضًا مع التوصيات ذات الصلة لدراسة تقييم نتائج برنامج العمل من 2010 إلى 2015.

43. يتم تحديد ست **نتائج استراتيجية** تتوافق مع أهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه، للفترة من 2016 حتى 2021. وتركز هذه النتائج على التنفيذ، والامتثال، والمشاركة/ أوجه التآزر، والمعرفة بالبيئة، ومعلومات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ورفع الوعي. من بين **المخرجات الإرشادية الرئيسية**، يمكن الإشارة إلى التصديق المتوقع لجميع الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وتعبئة الموارد المالية والبشرية، وزيادة المعرفة المتعلقة بفهم البيئة البحرية، والمساعدة الفنية المركزة للأطراف المتعاقدة، والتفاعل بين العلوم واتخاذ القرارات، وزيادة وضوح الرؤية وتعزيز رفع الوعي.

44. حتى يتم الوصول للأهداف وتقديم النتائج الاستراتيجية في ظل هذا الموضوع، سيستمر نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في توفير الدعم الفني لتنفيذ التدابير والالتزامات. وسيكون تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من الأولويات، بالإضافة إلى تسهيل المشاركة المتزايدة لأصحاب المصلحة في عمليات اتخاذ القرارات البيئية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال التحديث المنتظم لقائمة الشركاء بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي تؤسس لتعاون جديد مع المؤسسات المختصة وجعل اتفاقات التعاون الحالية قابلة للتنفيذ بفعالية. مع التشديد على مبادرات بناء القدرات لتمكين الموارد البشرية في المنطقة بصورة إضافية فيما يتعلق بالحوكمة البيئية.

45. يعد تحسين رؤية لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة بالإضافة إلى نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بشكلٍ عام أولوية أخرى يمكنها أن تساهم في ضمان زيادة المدخلات من المجتمع والتأثيرات المضاعفة لإنجازاته.

46. يعتبر العمل الفعال والكفء لآلية الامتثال باتفاقية برشلونة مخرجًا رئيسيًا في ظل هذا الموضوع الاستراتيجي. وللجنة الامتثال دور استراتيجي في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لضمان توفير المشورة والمساعدة للأطراف المتعاقدة، ومساعدتهم بشكلٍ إضافي للتوافق مع التزاماتهم بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ولتسهيل هذا الامتثال بشكلٍ عام، وتعزيزه، ومراقبته، وتأمينه.

47. سيلعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط خلال ذلك دورًا مشاركًا في الرئاسة في نظام الحوكمة H2020 فيما يتعلق بمجموعتين فرعيتين هامتين بشأن بناء القدرات، وبشأن الاستعراض والرصد على التوالي مع رئاسات الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط والوكالة الأوروبية للبيئة. وقد يساهم ذلك في استخدام الموارد بشكلٍ أفضل وأكثر فعالية في تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي تستمر لست سنوات بالتعاون مع برنامج عمل H2020 من 2015 إلى 2020.

الجدول 1 النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية للحوكمة

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
1.1. دعم الأطراف المتعاقدة في تنفيذ اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، ، والاستراتيجيات الإقليمية وخطط العمل.	1.1.1. دعم تصديق جميع الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.
	1.1.2. توفير الدعم القانوني والسياسي واللوجستي الفعال لعملية اتخاذ القرارات بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط شاملاً اجتماعات الهيئات الاستشارية.
	1.1.3. تعزيز الروابط المشتركة فيما بين الموضوعات الرئيسية والشاملة، وتيسير التنسيق على المستوى الوطني عبر القطاعات ذات الصلة.وفي هذا السياق، بحث آثار الانتقال إلى إلى مراكز التنسيق المواضيعية داخل منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل المتوسطية من أجل دراستها خلال مؤتمر الأطراف العشرين.
	1.1.4. تحديد فرص التمويل للأولويات الإقليمية والوطنية، وإطلاع الجهات المانحة/الشركاء وإشراكهم، من خلال تنفيذ الاستراتيجية المحدثة لتعبئة الموارد ، ومساعدة الأطراف المتعاقدة في تعبئة الموارد.
1.2. دعم الأطراف المتعاقدة بما يتماشى مع اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، والاستراتيجيات الإقليمية وخطط العمل.	1.2.1. عمل آليات الامتثال بشكلٍ فعال، من أجل تقديم المشورة الفنية والقانونية المقدمة للأطراف المتعاقدة، بما في ذلك المساعدة الفنية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها مع إعداد تقارير بها.
1.3. تعزيز المشاركة، والاشتراك، وأوجه التآزر والتكامل بين المؤسسات العالمية والإقليمية.	1.3.1 أنشطة تعاون إقليمية تعزز الحوار والإشراك الفعال للشركاء والمنظمات العالمية والإقليمية، ويشمل ذلك ما يتعلق ببرنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي، والقمامة البحرية، ومركز النشاط الإقليمي للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتخطيط المكاني البحري، وتغير المناخ (مثل المؤتمرات الإقليمية، واجتماعات الجهات المانحة).
	1.3.2. المشاركة في الحوار والمبادرات العالمية ذات الصلة الحالية أو الجديدة (مثل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والمحميات البحرية، والمناطق البحرية، والتنمية المستدامة) لإبراز الخصائص الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط وزيادة أوجه التآزر.
	1.3.3. تفعيل تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة من خلال الإجراءات المتعلقة بتحسين الرؤية وبناء القدرات، وإعداد مبادئ توجيهية لمساعدة الدول في جعل الاستراتيجية تتكيف مع سياقها الوطني.
1.4. تحسين المعرفة والفهم لوضع البحر الأبيض المتوسط وساحله من خلال التقييمات التي تم التكليف بها لصناعة سياسات مستنيرة.	1.4.1. نشر تقييمات دورية تستند إلى نهج القوى المحركة - الضغوط - الأحوال - الآثار - الاستجابات (DPSIR) تتناول على سبيل المثال جودة حالة البيئة البحرية والساحلية، والتفاعل بين البيئة والتنمية، بالإضافة إلى السيناريوهات وتحليل التنمية المحتملة على المدى الطويل. كما تشمل هذه التقييمات أيضًا في تحليلها قابلية التعرض للأخطار المرتبطة بتغير المناخ والمخاطر المتعلقة بالمنطقة البحرية والساحلية، إلى جانب فجوات المعرفة فيما يتعلق بالتلوث البحري، وخدمات النظام الإيكولوجي، والتدهور الساحلي، والآثار التراكمية، وآثار الاستهلاك والإنتاج.

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
	1.4.2. رصد تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وتقييمها، حسب الاقتضاء، على أساس دوري من خلال مجموعة معتمدة من المؤشرات بما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة ولوحة متابعة الاستدامة.
	1.4.3. تنسيق تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) المستند إلى نهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك صحائف وقائع المؤشرات المشتركة للوضع البيئي الجيد، ودعمه من خلال مركز إعلامي للبيانات بهدف دمجه في منصة المعلومات/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.
	1.4.4. تقوية التفاعل بين العلوم وصناعة السياسات من خلال التعاون المعزز مع المؤسسات العلمية العالمية والإقليمية، وقواعد مشاركة المعرفة، والحوارات، وتبادل المنشورات والممارسات الجيدة.
	1.4.5. تنظيم البرامج التعليمية، بما في ذلك قواعد التعليم الإلكتروني والدرجات على المستوى الجامعي، بشأن الحوكمة والقضايا المواضيعية ذات الصلة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع المؤسسات المختصة.
1.5. تحسين المعرفة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ونظام المعلومات بها وإتاحة الوصول إليه لصناعة السياسة، وزيادة الوعي والفهم.	1.5.1. التشغيل الكامل والزيادة في تطوير نظام المعلومات/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ونظام لتنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين)، وتوصيلهما بأنظمة المعلومات لعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وغيرها من قواعد المعرفة الإقليمية ذات الصلة، من أجل تيسير وصول المديرين وصناع القرار إلى المعرفة، فضلاً عن أصحاب المصلحة وعموم الناس.
	1.5.2. تحديث نظام الإبلاغ عبر الإنترنت لاتفاقية برشلونة، وتشغيله، وتحسينه، وصيانته، وإكماله، ودمجه مع متطلبات الإبلاغ الأخرى.
1.6. رفع درجة الوعي والتوعية.	1.6.1. تحديث استراتيجية التواصل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتنفيذها.

48. يمكن أن تتضمن القائمة الإرشادية للشركاء المحتملين لتنفيذ النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية أعلاه ما يلي: اتفاقية البحر الأسود، واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط، والوكالة الأوروبية للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/اللجنة المعنية بمسائل غابات البحر الأبيض المتوسط، ولجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، ومبادرة أفق 2020، المنظمة البحرية الدولية، واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ومركز البحوث المشترك، الشركاء بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والشبكة التشغيلية المتوسطية للنظام العالمي لرصد المحيطات، والدراسات المتكاملة للبحر الأبيض المتوسط على النطاقات الإقليمية والمحلية (التجربة البحرية المتوسطية (MERMEX)، ودورة المياه في التجربة المتوسطية (HYMEX)، والتنوع البيولوجي للتجربة المتوسطية (BIODIVMEX))، ولجنتا أوسلو وباريس، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، والتقييم العالمي للمحيطات التابع للأمم المتحدة، واتفاقية التنوع البيولوجي التابعة للأمم المتحدة، والموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP Live)، والبحار الإقليمية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

5. الموضوع الأساسي 1: التلوث البري والبحري

49. يتوافق هذا الموضوع مع الهدف الأول من أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة ويتوافق بشكلٍ جزئي مع هدف التنمية المستدامة الرابع عشر.

50. تهدف خمسة من البروتوكولات السبعة إلى ضمان وجود وضع بيئي جيد بالبحر الأبيض المتوسط ومنع التلوث الناتج عن أنواع مختلفة من المصادر المستندة إلى البر والبحر. صمم الموضوع الأساسي " التلوث البري والبحري" بطريقة ستوفر دعمًا فعالاً للأطراف المتعاقدة لتنفيذ بروتوكولات اتفاقية برشلونة الخمسة المرتبطة بالتلوث مع التركيز بشكلٍ خاص على الالتزامات الملزمة قانونيًا والناتجة عن المادتين الخامسة والخامسة عشر من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية. وفي هذا الصدد، تم دمج الاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري من السفن والتصدي له (من 2016 إلى 2021) في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، فضلاً عن دمج برنامج شامل لتنفيذ البروتوكول البحري.

51. يهدف الموضوع الأساسي "التلوث البري والبحري" إلى ما يلي:

- التركيز على أساس الأولويات في العمل لدعم الأطراف المتعاقدة لتنفيذ برامج التدابير كما تم تصورها في خطط العمل الوطنية المحدثة/خطط العمل الوطنية لتحقيق وضع بيئي جيد للأهداف الإيكولوجية بالبحر الأبيض المتوسط المرتبطة بالتلوث استنادًا إلى نهج النظام الإيكولوجي. ويظل وضع حزمة من الأدوات/المبادئ التوجيهية الفنية الرئيسية للتنفيذ وتوفير الدعم الفني وبناء القدرات لتنفيذها أولوية عُليا،
- دعم تحديث برنامج رصد التلوث الوطني وتعزيزه لرصد الوضع البيئي الجيد/السيئ، والملوثات الناشئة، بالإضافة إلى فعالية برامج التدابير/خطط العمل الوطنية تماشيًا مع المادة السادسة والعشرين من اتفاقية برشلونة، والمادة الثالثة عشر من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، والمادة الخامسة من بروتوكول المنع والطوارئ،
- تعزيز إعداد نُهُج للتقييم لدعم إرساء أهداف كلما أمكن على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لتحقيق وضع بيئي جيد، وأهداف بيئية، ومعايير للتقييم، وحدود وقيم أساسية، والتكامل مع جميع الأهداف الإيكولوجية بالبحر الأبيض المتوسط،
- تعزيز الوصول للمعلومات والبيانات الخاصة بالتلوث البحري، بما في ذلك البؤر الساخنة والمناطق الحساسة على المستويات الإقليمية، والعالمية، والوطنية استنادًا إلى مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك،
- مراعاة الحاجة للاستفادة من أهم الأحداث العالمية والإقليمية ذات الصلة، وبالتالي تجنب التداخل وضمان التنسيق الملائم _على سبيل المثال_ مع ما يلي:
  - اتفاقيات ميناماتا، وبازل، وستوكهولم، والآلية المالية المستدامة للمواد الكيميائية التي تم إنشاؤها في إطار عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،
  - مؤتمر ريو + 20، وتقارير الأمانة العامة للأمم المتحدة للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحر (2012 و2011)، التي تحدد التحسين الزائد للدائن والمغذيات باعتبارها قضايا ناشئة تستحق الاهتمام العالمي،
  - قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البحرية، والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، والشراكة العالمية لمعالجة مياه الصرف، والشراكة العالمية لمعالجة النفايات الصلبة،
  - اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية (الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، والاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي، وإلقاء النفايات الخطرة)،
  - اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا) بشأن المخزونات الملوثة للهواء، والنمذجة والأدوات ذات الصلة لتقييم الآثار على البيئة البحرية.
- إرساء أوجه تآزر قوية وتكميلية مع عمل البحار الإقليمية الأخرى، والاتفاقات وهيئات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بالتلوث بطريقة منسقة،
- تعزيز الشراكة مع H2020 والبرامج/المشروعات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة والمساهمة فيها.

52. صُمِّم هذا الموضوع بطريقة متكاملة مع جميع موضوعات الاستراتيجية المتوسطة الأجل الأخرى. حيث يتم تنفيذه بقيادة البرنامج المنسق لمراقبة ودراسة التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالتعاون الوثيق مع مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبالشراكة مع شركاء إقليميين وعالميين بما فيهم منظمات غير حكومية. وتستمر الجهود لضمان تعبئة الموارد الخارجية المطلوبة لإكمال تمويل الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط كما ينبغي (مرفق البيئة العالمية، والاتحاد الأوروبي، وH2020، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والمنظمة البحرية الدولية، والقطاع الخاص).

53. تضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل من 2016 إلى 2021 **الأهداف الإيكولوجية** الخمسة التالية لهذا الموضوع الأساسي:

1- حظر الزيادة المفرطة في التغذية الناتجة عن أنشطة بشرية وخاصةً آثارها الضارة، مثل الخسائر في التنوع البيولوجي، وتدهور النظام الإيكولوجي، وتكاثر الطحالب الضارة، ونقص الأكسجين في مياه القاع،
2- عدم تسبب الملوثات في أي تأثير خطير على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وعلى صحة الإنسان،
3- عدم تأثير القمامة البحرية والساحلية سلبًا على البيئات الساحلية والبحرية،
4- عدم تسبب الضوضاء الناتجة عن الأنشطة البشرية في أي تأثير خطير على الأنظمة الإيكولوجية البحرية والساحلية،
5- تحديد المشكلات الجديدة والناشئة المرتبطة بالتلوث من البر والتعامل معها كما ينبغي.

54. تتصل الأهداف الإيكولوجية المذكورة أعلاه بما يلي من **الأهداف الاستراتيجية** لبروتوكولات اتفاقية برشلونة المرتبطة بالتلوث:

1- التخلص من المدخلات الملوثة المحددة/المنظمة، وحوادث تصريف وانسكاب النفط، لأقصى درجة ممكنة، والحول دون وقوعها، والتقليل منها، والتحكم بها،

2- الحول دون تكوُّن القمامة البحرية وتأثيرها على البيئة الساحلية والبحرية، وتقليلها، والتحكم بها.

55. تتصل الأهداف الإيكولوجية أيضًا بما يلي من **الأهداف الاستراتيجية للموضوعات الشاملة** التي تتناول الجوانب المتعلقة بالتلوث:

1- تعزيز آليات التخطيط التي ستساهم في تقليل نشوء التلوث في المناطق الساحلية. (الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)،

2- ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، خاصةً المياه؛ لمنع تلوثها وتدهورها (الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)،

3- تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات الاقتصادية وأنماط الحياة الرئيسية التي تعد عوامل محركة معاكسة لتكوُّن القمامة البحرية والنفايات الكيميائية (الاستهلاك والإنتاج المستدامان)،

4- تعزيز القدرات الفنية لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والوكالات التمويلية، ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تعمل على تقليل المواد الكيميائية السامة والقمامة البحرية (الاستهلاك والإنتاج المستدامان).

56. بالنسبة للفترة من 2016 حتى 2021، يتم تحديد سبع **نتائج استراتيجية** تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. وتركز على التنفيذ، وإنشاء خطط عمل جديدة، ورصد التلوث البحري، وبناء القدرات، والتعاون الإقليمي، وتحديد القضايا الناشئة. من بين **المخرجات الإرشادية الرئيسية**، يمكن الإشارة إلى التدابير المستهدفة، والمعايير والقواعد المشتركة، حسب الملوث صاحب الأولوية، والبرامج الإقليمية، والمبادئ التوجيهية، وخطط العمل الوطنية المعتمدة، ومخزونات أحمال التلوث، وأدوات تقييم التلوث البحري، وبرامج التدريب، وإقامة الشبكات، ورفع الوعي، والتقارير الموجزة عن السياسات.

الجدول 2 النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية للتلوث البري والبحري

النتائج الاستراتيجية	**المخرجات الإرشادية الرئيسية**
2.1. تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات في ظل اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الأربعة المرتبطة بالتلوث، وبرامج التدابير في الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية الحالية ذات الصلة.	2.1.1. تيسير التدابير المستهدفة للخطط/الاستراتيجيات الإقليمية وتنفيذها.
2.2. وضع أو تحديث خطط عمل، وبرامج تدابير وقواعد ومعايير مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة/قائمة.	2.2.1. وضع الإرشادات وأدوات مساندة اتخاذ القرارات والقواعد والمعايير المشتركة المنصوص عليها في البروتوكولات والخطط الإقليمية و/أو تحديثها للقطاعات أو المواد الرئيسية ذات الأولوية.

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
	2.2.2. تحديد البرامج الإقليمية للتدابير والتفاوض بشأنها للملوثات/الفئات (القطاعات) التي تظهر توجهات متزايدة، ويشمل ذلك استعراض الخطط الإقليمية الحالية ومجالات الاستهلاك والإنتاج.
	2.2.3. وضع المبادئ التوجيهية وأدوات دعم القرار وتحديثها للمواد الرئيسية والقطاعات ذات الصلة.
2.3. التعزيز والتنفيذ لتشريعات وسياسات منع التلوث البحري ورصده على المستوى الوطني، ويشمل ذلك من خلال الإنفاذ والدمج في العمليات القطاعية.	2.3.1. تنفيذ خطط العمليات الوطنية المعتمدة (المادة 15، بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية) وتحقيق المخرجات المستهدفة في الوقت المناسب
	2.3.2. وضع خطط العمل الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري من السفن والتصدي له.
	2.3.3. دمج خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (الأنشطة المرتبطة بالتلوث) في خطط العمل الوطنية، والعمليات الوطنية ذات الصلة مثل خطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها من خلالها.
2.4. رصد التلوث البحري وتقييمه.	2.4.1. تحديث برامج رصد التلوث والقمامة الوطنية لتشمل مؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين للتلوث والقمامة ذات الصلة، وتنفيذها ودعمها من خلال ضمان جودة البيانات ومراقبتها.
	2.4.2. تحديث مخزونات أحمال التلوث (الموازنة الوطنية الأساسية، وسجل إطلاق الملوثات ونقلها من المصادر البرية، ومن الشاطئ، والنقل البحري) بشكلٍ منتظم، والإبلاغ عنها، وتقييمها.
	2.4.3. إعداد أدوات تقييم التلوث البحري (تقييم مواضيعي متعمق، وخرائط، وصحائف وقائع للمؤشرات) وتحديثها للقطاعات والملوثات الرئيسية في إطار نهج النظام الإيكولوجي.
2.5. القدرة المعززة على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة الفنية وبناء القدرات.	2.5.1. ورش العمل وبرامج التدريب في مجالات مثل رصد التلوث، ومخزونات الملوثات، وتنفيذ السياسات، والمبادئ التوجيهية الفنية المشتركة، وهيئات التفويض والتفتيش، والتوافق مع التشريع الوطني.
	2.5.2. تنفيذ مشروعات تجريبية تتعلق بالقمامة البحرية، والملوثات العضوية الثابتة، والزئبق، والحد من عمليات التصريف غير المشروعة، بما في ذلك من خلال حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين لبدائل الملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية السامة وتقليل مصادر دمج القمامة البحرية لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني.

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
	2.5.3. دمج التدابير والتقييمات لمنع التلوث البحري ومكافحته في مشروعات تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وبرامج إدارة المناطق الساحلية، وتقييمات الآثار البيئية الاستراتيجية ذات الصلة.
2.6. التعاون المعزز على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لمنع التلوث البحري ومكافحته.	2.6.1. اتفاقات، وأوجه تآزر، وتبادل لأفضل الممارسات مع الشركاء وأصحاب المصلحة العالميين والإقليميين المعنيين مع التركيز بوجهٍ خاص على القمامة البحرية.
	2.6.2. تقديم الدعم والتنسيق بين الشبكات والمبادرات لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والمجتمع المدني التي توفر حلولاً للاستهلاك والإنتاج المستدامين تساهم في إيجاد بدائل للملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية السامة، ولتقليل دمج مصادر القمامة البحرية.
2.7. تحديد القضايا الجديدة والناشئة والتعامل معها كما ينبغي.	2.7.1. إعداد التقارير الموجزة عن الاستعراضات/السياسات وتقديمها للأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالملوثات الناشئة، وتحمض المحيط، وتغير المناخ، والروابط مع العمليات العالمية ذات الصلة.

57. يمكن أن تتضمن القائمة الإرشادية للشركاء المحتملين لتنفيذ النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية أعلاه ما يلي: البحر الأسود، ولجنتا أوسلو وباريس، والأمانات العامة لاتفاقية لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، وبروتوكول لندن لإلقاء النفايات الخطرة، والوكالة الأوروبية للبيئة، والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية، والمجلس الدولي للاتحادات للتوجيه المتعلق بإطار الاستراتيجية البحرية التابع للاتحاد الأوروبي، والمنظمة البحرية الدولية، واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، والصندوق الدولي للتعويض عن التلوث النفطي، والاتحاد الدولي لأصحاب الناقلات لمكافحة التلوث، والجمعية الدولية لمنتجي البترول والغاز، واتفاقية بازل وستوكهولم، ومنظمة SWEEP-Net، الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط وH2020، والشراكة العالمية لمعالجة النفايات الصلبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشراكة العالمية لمعالجة مياه الصرف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي.

58. الموضوع الأساسي 2: التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية

59. يتوافق هذا الموضوع مع الهدف الأول من أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وهدف التنمية المستدامة الرابع عشر. كما يساهم كذلك في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وتعزيز أهداف آيتشي.

60. تتمثل المهمة العامة لهذا الموضوع في تقديم المساعدة للأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتهم بموجب المادتين الرابعة والعاشرة باتفاقية برشلونة، وبموجب "البروتوكول المتعلق بالمناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط" (بروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي)، وتنفيذ "برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (SAP BIO)، الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة عام 2003، بالإضافة إلى الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSDD) (القرار IG.19/5).

61. تم إرساء عدد من الاستراتيجيات الإقليمية واعتمادها لتوجيه تنفيذ بروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة/ التنوع البيولوجي، وبرنامج العمل الاستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي وتيسيرهما؛ بهدف حماية المناطق البحرية والساحلية ذات الطبيعة الخاصة والقيمة الثقافية والأنواع المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات، والمحافظة عليها، وإدارتها بشكلٍ مستدام. سيركز الموضوع الأساسي للاستراتيجية متوسطة الأجل "التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية" على دعم تنفيذها، بالترتيب كما يلي:

- "برنامج العمل الإقليمي للمناطق الساحلية والبحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك منطقة أعالي البحار" و خريطة الطريق الداعمة لإنشاء شبكة شاملة متماسكة من المحميات البحرية جيدة الإدارة لتحقيق هدف آيتشي الحادي عشر في البحر الأبيض المتوسط"، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية المختصة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

- خطط العمل الثمانية لحفظ الأنواع والموائل الرئيسية المهددة بالانقراض أو المعرضة للخطر و/أو إدارتها: أنواع البحر الأبيض المتوسط من فقمة الراهب، والسلاحف البحرية، والحوتيات، والنباتات البحرية، والطيور البحرية والساحلية، والأسماك الغضروفية، والشعاب المرجانية والصخور البيولوجية الجيرية الأخرى، والموائل المظلمة،
- استراتيجية إقليمية للمحافظة على فقمة الراهب في البحر الأبيض المتوسط،
- خطة عمل تتعلق بالأنواع الغريبة والأنواع الغازية في البحر الأبيض المتوسط،
- استراتيجية إدارة مياه الصابورة للسفن التابعة للاستراتيجية المتوسطية وخطة عملها.

62. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم الدعم للأطراف المتعاقدة على المستوى الوطني من أجل:
- وضع برنامج الرصد الوطني لديها وتنفيذه، كأولوية عُليا بطريقة منسقة ومشتركة كلما أمكن؛ لتقييم التقدم نحو وضع بيئي جيد فيما يتعلق بالأهداف الإيكولوجية المستندة إلى نهج النظام الإيكولوجي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط والمرتبطة بالتنوع البيولوجي، والأنواع غير الأصلية، والشبكات الغذائية المتصلة عن قرب بالعمل ذي الصلة في ظل خطط العمل الإقليمية لحفظ الأنواع والموائل الرئيسية المعرضة للخطر والمهددة بالانقراض بالبحر الأبيض المتوسط التي تم اعتمادها في إطار عمل بروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي لاتفاقية برشلونة،
- تنفيذ الإجراءات الإقليمية والوطنية ذات الأولوية بـ "برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (SAP BIO) للفترة من 2014 إلى 2020، بالإضافة إلى خطط العمل الوطنية المرتبطة ببرنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي.

63. لتحسين أوجه التآزر وتجنب تداخل الأنشطة وتكرارها، يتم تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة وغير ذلك من أصحاب المصلحة الإقليميين، والوطنيين، والمحليين، بالإضافة إلى عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. حيث يعتمد العديد من الشركاء الإقليميين الذين يتعاونون في قضايا الحفظ البحري بشكلٍ كبير على الأدوات الفنية، والوثائق الاستراتيجية، والمخرجات الأخرى التي نتجت ضمن سياق اتفاقية برشلونة.

64. تضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل من 2016 إلى 2021 **الأهداف الإيكولوجية** الستة التالية لهذا الموضوع الأساسي:
1- أن يتم الحفاظ على التنوع البيولوجي أو تحسينه. حيث تتوافق جودة الموائل الساحلية والبحرية وحدوثها وتوزيع الأنواع البحرية والساحلية ووفرتها مع الأحوال الفيزيوغرافية، والهيدروغرافية، والجغرافية، والمناخية السائدة،
2- أن تكون الأنواع غير الأصلية الناتجة عن أنشطة بشرية في مستويات لا تؤدي إلى تغير سلبي في النظام الإيكولوجي،
3- أن تقع مجموعات الأسماك والمحاريات المستغلة تجاريًا ضمن الحدود الآمنة بيولوجيًا، بحيث تعرض توزيعًا لأعمار المجموعات وحجمها يدل على وجود مخزون صحي،
4- ألا تؤدي تغييرات عناصر الشبكات الغذائية البحرية الناتجة عن استخراج الموارد أو التغييرات البيئية الناتجة عن الأنشطة البشرية، إلى آثار سلبية طويلة المدى على ديناميات شبكة الغذاء وقابلية الحياة ذات الصلة،
5- أن يتم الحفاظ على سلامة قاع البحر، خاصةً في الموائل القاعية ذات الأولوية،
6- أن يتم تحديد المشكلات الجديدة والناشئة المرتبطة بالتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية، وأن يتم التعامل معها، كما ينبغي.

65. تتصل الأهداف الإيكولوجية المذكورة أعلاه بما يلي من **الأهداف الاستراتيجية** لبروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة/ التنوع البيولوجي لاتفاقية برشلونة:
1- حماية المناطق ذات الطبيعة الخاصة أو القيمة الثقافية والمحافظة عليها وإدارتها بطريقة بيئية سليمة ومستدامة، خصوصًا من خلال إنشاء مناطق مشمولة بحماية خاصة،
2- حماية الأنواع المعرضة للخطر أو المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات والحفاظ عليها وإدارتها.

66. تتصل الأهداف الإيكولوجية أيضًا بما يلي من **الأهداف الاستراتيجية للموضوعات الشاملة:**
1- تعزيز آليات التخطيط والإدارة التي تضمن أن تكون التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية متوافقة مع البيئة الطبيعية والمناظر الطبيعية (الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)،
2- تقليل الضغط البشري على الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية لمنع تدهورها أو الحد منه وللحفاظ على مساهمتها في التكيف مع تغير المناخ (الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتغير المناخ)،

3- توفير خدمات ومنتجات ابتكارية تساهم في حفظ التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وإدارتهما بشكلٍ مستدام (الاستهلاك والإنتاج المستدامان)،
4- تعزيز القدرات الفنية لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والوكالات المالية، ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم في حفظ التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية (الاستهلاك والإنتاج المستدامان).

67. بالنسبة للفترة من 2016 حتى 2021، يتم تحديد سبع نتائج استراتيجية تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. حيث تركز على التنفيذ الإقليمي، وإنشاء خطط عمل وبرامج جديدة، وتعزيز التنفيذ الوطني، والرصد/التقييم، وبناء القدرات، والتعاون الإقليمي المعزز، وتحديد القضايا الناشئة. ومن بين المخرجات الإرشادية الرئيسية، يمكن الإشارة إلى خريطة الطريق لإنشاء شبكة متماسكة من المحميات البحرية جيدة الإدارة، وتدابير الإدارة، وخطط العمل الإقليمية، واستعراض خطة إدارة مياه الصابورة للسفن، والمبادئ التوجيهية، واستخدام التخطيط المكاني البحري، والدمج في إجراءات برامج إدارة المناطق الساحلية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والمخزونات، وإقامة الشبكات.

الجدول 3 النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية للتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
3.1. تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات بموجب اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها ذات الصلة، والصكوك الأخرى.	3.1.1. إنشاء شبكة شاملة متماسكة من المحميات البحرية جيدة الإدارة، بما في ذلك المناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، لتحقيق هدف آيتشي الحادي عشر في البحر الأبيض المتوسط وتنفيذها.
	3.1.2. تحديد تدابير الإدارة على أساس المناطق ذات الصلة وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية ذات الصلة من خلال الأدوات العالمية والإقليمية (المناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والمناطق محظورة الصيد، والمناطق البحرية شديدة الحساسية، وما يشبه ذلك)، بما في ذلك ما يلزم لحفظ المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار المعلومات ذات الصلة بالمناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية في البحر الأبيض المتوسط.
3.2. إعداد مجموعة جديدة من خطط العمل، والبرامج، والتدابير، والقواعد والمعايير المشتركة، والمبادئ التوجيهية لحفظ التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية.	3.2.1. تحديث خطط العمل الإقليمية للمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض والمعرضة للخطر والموائل الرئيسية بالبحر الأبيض المتوسط، فيما يتعلق بالأنواع الغريبة، بالإضافة إلى الاستراتيجية المتوسطية وخطة العمل لإدارة مياه الصابورة بالسفن من أجل الوصول إلى وضع بيئي جيد.
	3.2.2. وضع/تحديث المبادئ التوجيهية والأدوات الأخرى للمحافظة على الأنواع الساحلية والبحرية المهددة بالانقراض والمعرضة للخطر والموائل الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط، ولرصد الأنواع غير الأصلية ومنعها، بالإضافة إلى إدارة المحميات البحرية والساحلية ونشرها.
	3.2.3. تطبيق التخطيط المكاني البحري (MSP) وبرامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية المحددة على المستوى التجريبي مما يربط المناطق الساحلية ومناطق البحار المفتوحة الخاضعة لضغوط كبرى. ولهذه الغاية، يمكن استخدام المعلومات المتعلقة بمناطق EBSA.

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
3.3. تعزيز التنفيذ الوطني للسياسات، والاستراتيجيات، والتدابير التشريعية لحفظ التنوع البيولوجي.	3.3.1. وضع/تحديث خطط عمل وطنية لحفظ الأنواع المهددة بالانقراض والمعرضة للخطر والموائل الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط والأنواع الغريبة والغازية.
	3.3.2. وضع تدابير وطنية وتنفيذها لتعزيز حماية المواقع البحرية والساحلية ذات الصلة وإدارتها، خاصةً تلك التي تحتوي على موائل وأنواع ممثلة تمثيلاً ناقصًا (بما في ذلك الموائل في أعماق البحار).
	3.3.3. دمج إجراءات حماية التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية في برامج إدارة المناطق الساحلية، ومشروعات تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتقييمات الآثار البيئية الاستراتيجية.
3.4. رصد التنوع البيولوجي، وجرده، وتقييمه مع التركيز على الأنواع المهددة بالانقراض والمعرضة للخطر والأنواع غير الأصلية والموائل الرئيسية.	3.4.1. إعداد برامج رصد للموائل والأنواع الرئيسية بالإضافة إلى الأنواع الغازية، على النحو الوارد في برنامج التقييم والرصد المتكاملين وتنفيذها، بما في ذلك بشأن فعالية المحميات البحرية والساحلية، وفما يتعلق بآثار تغير المناخ.
	3.4.2. تطوير أدوات تقييم لحفظ التنوع البيولوجي (التقييم المواضيعي، والخرائط، وصحائف وقائع المؤشرات الشاملة المتعمقة) وتحديثها لإظهار التوجهات على المستويات الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية، وقياس فعالية خطط العمل الوطنية لبرنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي، وتنفيذ خطط العمل الإقليمية.
	3.4.3. إنشاء مؤشرات مشتركة لنهج النظام الإيكولوجي حول التنوع البيولوجي والأنواع غير الأصلية التي تم رصدها من خلال البرنامج المتكامل للرصد والتقييم في المحميات البحرية والمناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط المحددة وإنشاء مجموعات البيانات ذات الصلة.
	3.4.4. إعداد جرد بالأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية الضعيفة والهشة وتقييم حساسيتها وقدراتها على التكيف مع التغيرات في أوضاع البحار، بالإضافة إلى دور الخدمات التي تقدمها.
3.5. المساعدة الفنية وبناء القدرات على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لتعزيز تنفيذ السياسات والتوافق مع التشريعات الوطنية المرتبطة بالتنوع البيولوجي.	3.5.1. إعداد برامج لبناء القدرات مرتبطة بتنمية المحميات البحرية والساحلية وإدارتها، لحفظ الأنواع الساحلية والبحرية المهددة بالانقراض والموائل الرئيسية ورصدها، ولرصد المشكلات التي تتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي وتنفيذ هذه البرامج، بما في ذلك الأبحاث التجريبية لدعم الجهود التي تهدف إلى إنشاء محميات بحرية/مناطق مشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط.
	3.5.2. تقديم برامج للتدريب ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بحلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم في حفظ الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني.

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
3.6. التعاون المعزز على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لحماية التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وحفظهما.	3.6.1. إرساء استراتيجيات وبرامج مشتركة بشأن حفظ التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية، من خلال مراعاة خطط العمل الوطنية بالتعاون مع المنظمات الشريكة ذات الصلة على المستويات العالمية والإقليمية.
	3.6.2. تشجيع الأعمال، وأصحاب الأعمال، والمجتمع المدني على استخدام شبكات لنشر حلول للاستهلاك والإنتاج المستدامين تساهم في حفظ التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية عبر الآليات الملائمة.
3.7. تحديد القضايا الجديدة والناشئة والتعامل معها كما ينبغي.	3.7.1. التنسيق مع العملية الجارية لاعتماد اتفاق تنفيذ بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (تحديداً، ما يتعلق بالموارد الجينية البحرية، المناطق المحمية البحرية خارج نطاق الولاية الوطنية، وتقييم الأثر الاجتماعي).

68. يمكن أن تتضمن القائمة الإرشادية للشركاء المحتملين لتنفيذ النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية أعلاه ما يلي: اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والاتفاق المتعلق بحفظ الطيور المائية الأفريقية - الأوروبية - الآسيوية المهاجرة، واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، واتفاقية رامسار، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، والاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية برن، ولجنتا أوسلو وباريس، ولجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، والوكالة الأوروبية للبيئة، ومبادرة الأراضي الرطبة في حوض المتوسط، وTour du Valat، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة، ومنظمة بيردلايف، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة البحر الأبيض المتوسط لإنقاذ السلاحف البحرية، ورابطة MedMarAvis، والمنتدى العالمي للمحيطات، والمجلس الدولي لاستكشاف البحار، واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط، و Conservation du Littoral، واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، والمنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، و"الشركاء" و"المؤسسات الشريكة" بخطط العمل المعنية بحفظ الأنواع المهددة بالانقراض والمعرضة للخطر والموائل الرئيسية، ومعاهد البحث والجامعات.

69. الموضوع الأساسي 3: العمليات والتفاعلات البرية والبحرية

70. يتوافق هذا الموضوع مع الهدف الأول من أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وهدف التنمية المستدامة الرابع عشر والخامس عشر. المناطق الساحلية هي أنظمة طبيعية معقدة معرضة لعمليات طبيعية متنوعة مع وجود تفاعلات هامة بين المناطق البرية والبحرية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تمثل التفاعل الرئيسي بين البشر والبيئة، حيث تعتبر الأنظمة الإيكولوجية الساحلية (البرية والبحرية) الأشد تأثرًا بالنشاط البشري.

71. يهدف هذا الموضوع الأساسي إلى دعم فهم صناع القرار والمخططين ومراعاتهم لتلك العمليات الطبيعية مثل حركة الأمواج، ومخاطر الفيضانات، والتآكل، وارتفاع مستوى سطح البحر أو حتى موجات تسونامي، والدور المؤقت للكثبان بشكلٍ أفضل؛ بهدف تعزيز التخطيط وإدارة المناطق الساحلية. ويهدف _علاوة على ذلك_ إلى دعم المناظر الطبيعية ونهج المشهد البحري الشامل الذي يضم جميع العمليات التي تؤثر على دفق المواد، ونقلها، وتوصيلها، والتأثير الأقصى على الأنظمة الإيكولوجية الساحلية، فضلاً عن الآثار المحتملة لتغير المناخ على المنطقة الساحلية المعرضة له.

72. سيتم أخذ مثل هذه التفاعلات بعين الاعتبار في سياق المبادئ التوجيهية بشأن تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية والأدوات المنهجية الأخرى الواردة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبشكلٍ خاص في الجيل الجديد من برامج إدارة المناطق الساحلية.

73. تضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل من 2016 إلى 2021 الأهداف الإيكولوجية الثلاثة التالية لهذا الموضوع الأساسي:
1- عدم تأثير تغيير الأوضاع الهيدروغرافية سلبًا على الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية،
2- المحافظة على الديناميات الطبيعية للمناطق الساحلية وحفظ الأنظمة الإيكولوجية والمناظر الطبيعية الساحلية،
3- تحديد المشكلات الجديدة والناشئة المرتبطة بالتفاعلات والعمليات البرية والبحرية والتعامل معها، كما ينبغي.

74. تتصل الأهداف الإيكولوجية المذكورة أعلاه بما يلي من **الأهداف الاستراتيجية** لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باتفاقية برشلونة:

1- تقليل الضغط البشري على المناطق الساحلية والبحرية لمنع تدهورها أو الحد منه،
2- ضمان حفظ تكامل الأنظمة الإيكولوجية الساحلية، والمناظر الطبيعية، والخرائط الجيومورفولوجية،
3- اعتماد التدابير لمنع و/أو الحد من الأخطار الطبيعية وخاصةً تغير المناخ،
4- ضمان أن تكون الأنشطة المتعلقة بالجزء البري والبحري من المناطق الساحلية متوافقة ومدعومة بشكلٍ متبادل.

75. تتصل الأهداف الإيكولوجية أيضًا بما يلي من **الأهداف الاستراتيجية** للموضوعات الشاملة:

1- تسهيل التنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية من خلال ضمان وجود آليات التخطيط التي تتناول كلاً من العمليات الطبيعية والضغط البشري التي تؤثر عليها (الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)،
2- تعزيز آليات الحوكمة التي تضمن الاتساق بين المبادرات العامة والخاصة وبين جميع القرارات التي تتخذها السلطات العامة، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، التي من شأنها أن تؤثر على استخدام المنطقة الساحلية (الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)،
3- تقليل ضغط الأنشطة البشرية في المناطق الساحلية والبحرية من خلال تنفيذ أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)،
4- تعزيز قدرة الأنظمة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بالبحر الأبيض المتوسط على تحمل تغير المناخ من خلال تعزيز نُهُج الاعتماد المتكامل والفهم الأفضل لآثاره (تغير المناخ).

76. بالنسبة للفترة من 2016 حتى 2021، يتم تحديد سبع **نتائج استراتيجية** تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. حيث تركز على التنفيذ الإقليمي، وإنشاء خطط عمل وبرامج جديدة، وتعزيز التنفيذ الوطني، والرصد/التقييم، وبناء القدرات، والتعاون الإقليمي المعزز، وتحديد القضايا الناشئة. من بين **المخرجات الإرشادية الرئيسية**، يمكن الإشارة إلى تقليل الضغوط على المناطق البحرية والساحلية، وإطار العمل المنهجي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (الأجزاء البرية والبحرية)، ورسم خرائط لأماكن الضغط ومخاطر التآكل، وصحائف الوقائع، وتكيف المناطق الساحلية مع تغير المناخ، والمبادئ التوجيهية، وبناء القدرات، والمخزونات، والتقارير الموجزة عن السياسات، وإقامة الشبكات.

الجدول 4 النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية للتفاعل والعمليات البرية والبحرية

النتائج الاستراتيجية	**المخرجات الإرشادية الرئيسية**
تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات في ظل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وبرامج التدابير في الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية الحالية.	4.1.1. مساعدة الأطراف المتعاقدة في تحديد، وتنفيذ، وتقييم التدابير والأدوات المحددة لتقليل الضغوط على المناطق البحرية والساحلية (مثل التراجع الساحلي، وتدابير سياسة الأراضي، والتقسيم إلى مناطق).
4.2 وضع خطط عمل وبرامج تدابير، وقواعد ومعايير مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة.	4.2.1. وضع أدوات ومبادئ توجيهية للتقييمات البيئية وتطبيقها (مثل تقييم الأثر البيئي، والتقييمات التراكمية، والتقييم البيئي الاستراتيجي). 4.2.2. وضع التخطيط المكاني والبحري وتطبيقه في سياق اتفاقية برشلونة، حسب الاقتضاء.
4.3 تعزيز التنفيذ الوطني.	4.3.1. إعداد جيل جديد من برامج إدارة المناطق الساحلية لتعزيز التفاعلات بين البر والبحر، وأيضًا تناول الجوانب العابرة للحدود، على النحو المناسب.

4.4 الرصد والتقييم.	4.4.1. رسم الخرائط لآليات التفاعل بشأن البيئة الساحلية والبحرية على المستويات الإقليمية والمحلية، بما في ذلك تقييم مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي، وآثارهما على المجتمعات والبيئة الساحلية.
	4.4.2. وضع برامج رصد وطنية للجغرافيا المائية والساحل وتحديثها لتشمل العمليات، والتفاعلات، والمؤشرات المشتركة لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين ذات الصلة.
4.5. القدرة المعززة على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة الفنية وبناء القدرات.	4.5.1. تنفيذ بناء القدرات لتطبيق أدوات تقييم التفاعلات ودمجها في تخطيط/إدارة البيئة الساحلية والبحرية.
4.6. التعاون المعزز على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية.	4.6.1. إنشاء شبكات برامج إدارة المناطق الساحلية وأنشطة تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الأخرى، والتعاون الجاري مع الشركاء الآخرين من أجل تعزيز تبادل البيانات، والخبرات، والممارسات الجيدة.
4.7. تحديد القضايا الجديدة والناشئة والتعامل معها كما ينبغي.	4.7.1. تقييم الضغوط الإضافية ذات الصلة بالاتفاقية على الموارد المائية الناتجة عن تغير المناخ، بالتعاون أصحاب المصلحة المهتمين.
	4.7. 2. إعداد استعراضات/تقارير موجزة عن السياسات وتقديمها للأطراف المتعاقدة، على سبيل المثال استكشاف آثار الحالات المحتملة لتسونامي.

77. يمكن أن تتضمن القائمة الإرشادية **للشركاء** لتنفيذ النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية الواردة أعلاه ما يلي: السلطات والمؤسسات الوطنية، والسلطات المحلية في المناطق الساحلية والبحرية، والمؤسسات العلمية والبحثية، والمراصد الساحلية، والمعاهد الأوقيانوغرافية، والمعاهد الهيدروغرافية، وهيئات المياه، والمؤسسات والمنظمات الدولية: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأغذية والزراعة، اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأوروبية للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية، الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، شبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الاتفاقات الدولية: اتفاقية التنوع البيولوجي، مؤتمر الأمم المتحدة للموائل، إطار عمل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، اتفاقية رامسار، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج البحار الإقليمية، المبادرات دون الإقليمية: استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني، اتفاق RAMOGE، المنظمات غير الحكومية: مكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط بالصندوق العالمي للطبيعة، المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، الشراكة العالمية للمياه، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

78. الموضوع الشامل 1: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM):

79. يتوافق هذا الموضوع مع الهدف الأول من الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والهدف الثالث بشكلٍ جزئي، ويرتبط بهدف التنمية المستدامة التاسع، والحادي عشر، والرابع عشر، والخامس عشر. ويهدف لمساعدة الأطراف المتعاقدة في جهودها لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وخطة العمل المتعلقة به المعتمدة من قِبَل مؤتمر الأطراف السادس عشر.

80. الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) هي سياسة مستعرضة مع خيارات، وخطط، وتدابير إدارة استراتيجية، يمكن أن تضم نفس الوحدة الجغرافية الساحلية (بأجزائها البرية والبحرية)، وجميع السياسات المواضيعية، والأبعاد الأفقية وتنعكس عليها، شاملةً تدابير التنمية، والحماية البيئية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتكيف مع تغير المناخ وما يشبه ذلك. والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، كما وردت في بروتوكول البحر الأبيض المتوسط ذي الصلة _الفريد عالميًا_ هي أداة سياسات لإطار العمل لتعزيز الأهداف الرئيسية لاتفاقية برشلونة كما تم تعديلها عام 1995، وتنفيذها بشكلٍ متكامل. وتنعكس الطبيعة المختلفة لهذا الموضوع الشامل ودوره الأكبر بالطريقة الموضحة في المخطط 1.

81. تتطلب عملية الإدارة الساحلية المتكاملة صياغة سياسات وخطط (تتضمن التخطيط المكاني البحري)، وإجراءات للتنفيذ، والرصد، والتقييم. ويتم تضمين جميع هذه الأنشطة في خطة العمل لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من عام 2012 حتى 2019.

82. أوصت الأطراف المتعاقدة في مؤتمر الأطراف المتعاقدة الثامن عشر بتعزيز أنشطة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في مجال التخطيط المكاني البحري (MSP) حتى تساهم في تحقيق وضع بيئي جيد، والتحقيق بالمزيد من التفاصيل في نقاط الاتصال بين مناطق البر والبحر، واقتراح إطارات عمل متماسكة ومستدامة للتخطيط لاستخدام البر والبحر تتعلق بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي قد تؤثر على الموارد الساحلية والبحرية، وسيدعم ذلك أيضًا تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي للتخطيط المكاني البحري الذي تم اعتماده مؤخرًا.

83. يتناول هذا الموضوع أيضًا تحديًا رئيسيًا، يتعلق بحوكمة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية: جمع صناع القرار، والمخططين، والعلماء من الخلفيات وأصحاب المصلحة المختلفين، وبناء الثقة، وتعزيز الشراكات وأوجه التآزر، مع ضمان الإجراءات الملائمة القائمة على المشاركة وصنع القرار، وبالتالي يكون تحقيق توافقات الآراء إجراءات رئيسية وشروط أساسية للتنفيذ الفعال.

84. إن دمج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كنهج مستعرض للاستراتيجية متوسطة الأجل يُمكن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من تعزيز شراكتها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، ومكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط بالصندوق العالمي للطبيعة، والوكالات المالية الدولية مثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي، ويعمل أيضًا على تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من جوانب متنوعة تكمل ولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ويتم في هذا الصدد، تضمين بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كموضوع رئيسي للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بهما.

85. تضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل من 2016 إلى 2021 **الأهداف الاستراتيجية** الثلاثة التالية لهذا الموضوع الشامل:

1- أن يتم تسهيل التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من خلال التأكد من مراعاة توافق البيئة والمناظر الطبيعية مع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية،
2- أن يتم التأكد من الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، خاصةً فيما يتعلق باستخدام المياه،
3- أن يتم تحقيق الاتساق بين المبادرات العامة والخاصة وبين جميع القرارات التي تتخذها السلطات العامة، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، التي من شأنها أن تؤثر على استخدام المنطقة الساحلية.
4- تعزيز آليات التخطيط التي ستساهم في تقليل نشوء التلوث في المناطق الساحلية.
5- ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، خاصةً المياه؛ لمنع تلوثها وتدهورها.
6- تعزيز آليات التخطيط والإدارة التي تضمن أن تكون التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية متوافقة مع البيئة الطبيعية والمناظر الطبيعية
7- تقليل الضغط البشري على الأنظمة الإيكولوجية الساحلية والبحرية لمنع تدهورها أو الحد منه وللحفاظ على مساهمتها في التكيف مع تغير المناخ
8- تسهيل التنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية من خلال ضمان وجود آليات التخطيط التي تتناول كلاً من العمليات الطبيعية والضغط البشري التي تؤثر عليها.
9- تعزيز آليات الحوكمة التي تضمن الاتساق بين المبادرات العامة والخاصة وبين جميع القرارات التي تتخذها السلطات العامة، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، التي من شأنها أن تؤثر على استخدام المنطقة الساحلية.

86. يتم تحديد ست **نتائج استراتيجية** تتوافق مع أهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه، للفترة من 2016 حتى 2021. حيث تركز على التنفيذ الإقليمي، وإنشاء خطط عمل وبرامج جديدة، وتعزيز التنفيذ الوطني، والرصد/التقييم، وبناء القدرات، والتعاون الإقليمي المعزز. من بين **المخرجات الإرشادية الرئيسية**، يمكن الإشارة إلى الاستراتيجيات الإقليمية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وخطة العمل لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والأدوات والمبادئ التوجيهية المنهجية، والاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتحليل الثغرات، وصحائف الوقائع، وبرامج التدريب، والتنسيق.

الجدول 5 النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
5.1. تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات في ظل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وبرامج التدابير في الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية الحالية.	5.1.1. وضع الإطار الإقليمي المتوسطي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والشروع في تنفيذه.
	5.1.2 تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي، وبرنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط، والاستراتيجية وخطة العمل البحرية لمكافحة التلوث الناجم عن السفن بطريقة متكاملة، بما في ذلك من خلال الإطار الإقليمي المتوسطي، على النحو الوارد في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية. 5.1.3 تنفيذ خطة عمل إضافية لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وإعداد تقارير عن حالة التنفيذ.
5.2. وضع خطط عمل، وبرامج تدابير وقواعد ومعايير مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة.	5.2.1. تحديث خطة العمل لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
	5.2.2. وضع إطار منهجي للتفاعلات بين البر والبحر، مع الأخذ في الاعتبار بوجه خاص MSP والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتطبيقه.
5.3. تعزيز التنفيذ الوطني.	5.3.1. إعداد وتطبيق استراتيجيات وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تشمل دمج التلوث، والتنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتفاعل البري والبحري، بالإضافة إلى المدن المستدامة.
	5.3.2. مساعدة الدول في إجراء تحليل الفجوة على الأطر الوطنية القانونية والمؤسسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ من أجل دمج أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في التشريعات الوطنية حسب الحاجة.
	5.3.3. دمج أنشطة خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ومسائل التكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذها من خلالها، إلى جانب برامج إدارة المناطق الساحلية وغيرها من مشاريع تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
5.4. الرصد والتقييم.	5.4.1. إعداد صحائف وقائع لمؤشرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لتقييم فعالية تدابير إدارة الموارد الساحلية والبحرية.
5.5. القدرة المعززة على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة الفنية وبناء القدرات.	5.5.1. تحديث برنامج التدريب المفتوح للبحر الأبيض المتوسط بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بشكلٍ منتظم وتنفيذه بالتنسيق مع NFPs ذات الصلة.
5.6. التعاون المعزز على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية.	5.6.1. تعزيز تنسيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال: (1) منصة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط، (2) هيئات التنسيق الوطني للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

87. يمكن أن تتضمن القائمة الإرشادية للشركاء المحتملين لتنفيذ النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية أعلاه ما يلي: السلطات والمؤسسات الوطنية، والسلطات المحلية في المناطق الساحلية، والمؤسسات العلمية والبحثية: المراصد الساحلية،

والمعاهد الأوقيانوغرافية، والمعاهد الاقتصادية، ومعاهد التحضر والتخطيط، وغرف التجارة، والمؤسسات والمنظمات الدولية: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأوروبية للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والاتفاقات الدولية: اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤتمر الأمم المتحدة للموائل، وإطار عمل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، واتفاقية رامسار، ولجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، ولجنتا أوسلو وباريس، ولجنة البحر الأسود، والمبادرات دون الإقليمية: استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني، واتفاق RAMOGE، والمنظمات غير الحكومية والشبكات: مكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط بالصندوق العالمي للطبيعة، والمكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، والشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإدارة موارد الممتلكات العامة، وشبكة المدن الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

88. الموضوع الشامل 2: الاستهلاك والإنتاج المستدامان (SCP)

89. يتوافق هذا الموضوع مع الهدف الخامس من أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وهدف التنمية المستدامة الثاني عشر. ويهدف أيضًا إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة في جهودها لتنفيذ البروتوكولات العديدة باتفاقية برشلونة (بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، وبروتوكول المناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية).

90. يدور الاستهلاك والإنتاج المستدامان (SCP) حول التنفيذ المشترك للإجراءات المتنوعة، التي تتطلب صناع القرار، وقطاعات الأعمال، وتجار التجزئة، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني حتى تتم إعادة تصميم الطريقة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها بطريقة مبتكرة لتوجيه التنمية الصناعية والاجتماعية- الاقتصادية نحو اقتصاديات خالية من الملوثات، ولا تنتج نفايات، ومنخفضة الكربون، وتتميز بكفاءة استغلال الموارد، والشمول الاجتماعي، وخضراء ودائرية.

91. يتم تحديد التحديات الرئيسية للتلوث والبيئة المقترنة بالأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين كأولويات للعمل في العديد من البروتوكولات باتفاقية برشلونة (مثل بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وبروتوكول النفايات الخطرة). يتم_ بشكلٍ أكثر تحديدًا_ إبراز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المادة 4 من الاتفاقية المعدَّلة، وفي المادة 5.4 والمُرفق الرابع من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، وفي المادة 5.2 من بروتوكول النفايات الخطرة، وفي المادة 9 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

92. استنادًا إلى أهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين كنهج استراتيجي ضروري لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها، طالبت الأطراف المتعاقدة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد خطة عمل إقليمية خاصة للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وستحدد خطة العمل الإقليمية هذه الأهداف والإجراءات المشتركة لتنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في دول البحر الأبيض المتوسط. كما ستوجه كذلك تحديد الأنشطة المحددة لتقديم الدعم الفني وبناء القدرات للدول فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وستقوم بإنشاء الآليات اللازمة للسياسات والتنظيم التي تتيح إجراء تغيير كبير بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة، حتى يقل الضغط على البيئة البحرية والساحلية.

93. يعد مفهوم الاقتصاد الدائري استجابة للتطلع للتنمية المستدامة، في ظل الضغط المتنامي للاستهلاك والإنتاج فيما يتعلق بالموارد والبيئة في العالم. وقد تم توجيه الاقتصاد حتى الآن على أساس نموذج "الأخذ- التصنيع- التخلص" - وهو نموذج خطي يكون كل منتج فيه مقيد بالوصول إلى "نهاية عمره". والانتقال إلى الاقتصاد الدائري يعني تغيير التركيز نحو إعادة استخدام المواد والمنتجات، وإصلاحها، وتجديدها، وإعادة تدويرها. وهكذا، يمكن أن تصبح "النفايات" الموجودة الآن "موارد". ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الدائري مشاركة العديد من المجموعات المختلفة من الأشخاص وإنشاء أسواق جديدة استنادًا إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

94. يعد الاستهلاك والإنتاج المستدامان البوابة التي تجذب خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من خلالها الاهتمام والمشاركة للتعاون من القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات المحلية الصغيرة، ومتوسطة الحجم والكبيرة، والشركات متعددة الجنسيات، وأصحاب الأعمال، والمصنعين، والمنتجين، وتجار التجزئة والبائعين؛ لكونهم هم المسؤولين عن عمليات الإنتاج وجلب السلع والخدمات إلى الأسواق؛ ولذلك فهم في موقع متميز لدفع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة.

95. إن دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين كنهج مستعرض للاستراتيجية متوسطة الأجل يُمكن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من تعزيز شراكتها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والشراكة العالمية للمياه - منطقة

البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، ومكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط بالصندوق العالمي للطبيعة، والوكالات المالية الدولية مثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي، ويعمل أيضًا على تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين من جوانب متنوعة تكمل ولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، يتم تضمين الاستهلاك والإنتاج المستدامين كموضوع رئيسي للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بهما، وذلك بالتوافق مع نتائج الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط حول التغير البيئي والمناخي (أثينا، أيار/مايو 2014).

96. تضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل **الأهداف الاستراتيجية** التالية أو هذا الموضوع الشامل:

1- إنشاء منطقة رخاء بالبحر الأبيض المتوسط، مع اقتصادات غير ملوّثة، ودائرية، وشاملة اجتماعيًا ومعتمدة على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع تأمين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والطاقة، بما يضمن صالح المجتمعات والمساهمة في إيجاد بيئة نظيفة وأنظمة إيكولوجية صحية توفر السلع والخدمات للأجيال الحالية والقادمة،
2- دعم التنفيذ الفعال لخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين وخريطة الطريق لها،
3- تعزيز القدرات الفنية لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والوكالات التمويلية، والمجتمع المدني لتنفيذ حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين،
4- تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات الاقتصادية وأنماط الحياة الرئيسية التي تعد عوامل محركة معاكسة لتكوُّن القمامة البحرية والنفايات الكيميائية،
5- تعزيز القدرات الفنية لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والوكالات التمويلية، والمجتمع المدني لتنفيذ حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تعمل على تقليل المواد الكيميائية السامة والقمامة البحرية،
6- توفير خدمات ومنتجات ابتكارية تساهم في حفظ التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وإدارتهما بشكلٍ مستدام،
7- تعزيز القدرات الفنية لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والوكالات المالية، والمجتمع المدني لتنفيذ حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم في حفظ التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية،
8- تقليل ضغط الأنشطة البشرية في المناطق الساحلية والبحرية من خلال تنفيذ أدوات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

97. بالنسبة للفترة من 2016 حتى 2021، يتم تحديد أربع نتائج استراتيجية تتوافق مع أهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. حيث تركز على إنشاء خطط عمل وبرامج جديدة، وتعزيز التنفيذ الوطني، والرصد/التقييم، وبناء القدرات، والتعاون المعزز لمنع التلوث البحري. من بين المخرجات الإرشادية الرئيسية، يمكن الإشارة إلى الأدوات المنهجية ذات الصلة، وخطط العمل، ومؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبرامج التدريب، وإقامة الشبكات، ومشاركة أصحاب المصلحة.

الجدول 6 النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين

النتائج الاستراتيجية **مؤشرات النتائج (والأهداف الإرشادية)**	**المخرجات الإرشادية الرئيسية**
6.1. وضع خطط عمل، وبرامج تدابير وقواعد ومعايير مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة وتنفيذ الموجودة حاليًا.	6.1.1. تحديد الإجراءات المحددة لخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم بشكلٍ مباشر في منع والحد من والقضاء على التلوث البحري وحماية/تعزيز التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية، بالإضافة إلى تناول تغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط وتنفيذها.
	6.1.2. إعداد أدوات منهجية لدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في استراتيجيات وإطارات العمل الإقليمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه.
	6.1.3. تنفيذ أدوات منهجية لدمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المناطق ذات الأولوية للاستهلاك والإنتاج بخطة العمل الإقليمية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين – السياحة، والغذاء، والإسكان، وتصنيع السلع، وإعداد أدوات جديدة لقطاعات أخرى.

6.2. الرصد والتقييم.	6.2.1. تعريف مؤشرات لخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين تتوافق مع العمل المرتبط بالاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وتحديدها وإعداد صحائف الوقائع لها.
6.3. القدرة المعززة على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة الفنية وبناء القدرات.	6.3.1. برنامج للتدريب والدعم لأصحاب الأعمال الجدد والمجتمع المدني كعوامل محركة للاستهلاك والإنتاج المستدامين.
6.4. التعاون المعزز على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية لمنع التلوث البحري ومكافحته	6.4.1. تعزيز إنشاء شبكات ومبادرات لقطاعات الأعمال، وأصحاب الأعمال، والمجتمع المدني توفر حلولاً للاستهلاك والإنتاج المستدامين، تتضمن فرقة عمل غير رسمية من جهات تسهيل خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين.
	6.4.2 تشغيل محور الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط لتبادل المعرفة والتواصل بشكل كامل وعمله كوسيلة لإقامة الشراكات والمبادرات الجديدة التي تقدم حلول الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

98. يمكن أن تتضمن القائمة الإرشادية للشركاء لتنفيذ النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية الواردة أعلاه ما يلي: وزارات (التخطيط، والبيئة، والصناعة، والتجارة، والاقتصاد، والتعليم، والعمل، والشؤون الاجتماعية)، والإدارات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، والشركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، والشركات متعددة الجنسيات، وأصحاب الأعمال، والمصنعين، والمنتجين، وتجار التجزئة والبائعين، ومنظمات التجارة العادلة، والمجتمع المدني، بما فيها الاتحادات، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات التي يقودها المواطنون، ورابطات الاقتصاد الاجتماعي، ومجموعات المستهلكين، والمعاهد، والأوساط الأكاديمية، ومدارس الأعمال، والمؤسسات البحثية، والمؤسسات المالية، والمنظمات الإقليمية والدولية: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق العالمي للطبيعة، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "Fundacion Dieta Mediterranean"، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات التابعة للاتحاد الأوروبي، ومركز البحوث المشترك، IRENA - والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ورابطة المدن والمناطق لإعادة التدوير وإدارة الموارد المستدامة، والجمعية الدولية للنفايات الصلبة (إعادة التدوير والاسترداد)،
SUPSPORT، والشراكة الدولية لتوسيع نطاق خدمات إدارة النفايات للسلطات المحلية، ومبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشبكة العالمية للبصمة البيئية، والخطة الزرقاء، والحكومات المحلية من أجل الاستدامة التابعة للاتحاد الأوروبي (ICLEI)، والمنتدى العربي للبيئة والتنمية، والمكتب البيئي الأوروبي والمنظمة الأوروبية للمستهلكين، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية، وجمعية غرف التجارة والصناعة لدول البحر الأبيض المتوسط "أسكامي"، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة العمل الدولية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبرامج التمويل: H2020، مرفق البيئة العالمية، H2020 (أوروبا).

99. الموضوع الشامل 3: التكيف مع تغير المناخ

100. يتوافق هذا الموضوع مع الهدف الرابع من أهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، ويتوافق بشكلٍ جزئي مع هدف التنمية المستدامة الثالث عشر. ويهدف أيضًا إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة في جهودها لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية باتفاقية برشلونة (المادتان 22 و23).

101. لفترة طويلة، تمت الإشارة إلى البحر الأبيض المتوسط على أنه "بؤرة ساخنة لتغير المناخ"، كما أن آثار تغير المناخ في المنطقة آخذة في الاتضاح بصورة متزايدة: فقد أظهرت الملاحظات على مدار العقود الماضية أن درجات الحرارة قد ارتفعت بشكلٍ أسرع من المعدل العالمي، وبأن فترات الجفاف قد أصبحت متكررة. وتتفق كل التوقعات النموذجية على الاحترار والجفاف في الإقليم مستقبلاً مع مخاطر وتكاليف كبيرة محتملة خاصة باقتصاد الإقليم، والمراكز السكانية والتنوع البيولوجي.

102. تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة " شديدة التعرض لتغير المناخ" و"ستعاني من العديد من الضغوط والأعطال النظامية بسبب التغيرات المناخية" (تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (AR5، 2014)). حيث تتضمن الآثار المتوقعة (للفترة من 1981 حتى 2100 مقارنةً بالفترة من 1986 حتى 2005) الواردة في التقرير زيادة من 4 إلى 7 درجات مئوية في درجة حرارة الهواء عند السطح في سيناريو أسوأ الحالات (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 8.5)، وانخفاض المتوسط السنوي لهطول الأمطار من 10 إلى 20٪، وزيادة مخاطر التصحر، وتدهور الأراضي، وزيادة في مدة الجفاف وكثافته، وتغيرات في تكوين الفصائل، وزيادة الأنواع الدخيلة، وخسائر بالموائل، والإنتاج الزراعي، وإنتاج الغابات. ويؤدي مشروع "البحث بشأن تغير المناخ وآثاره: بيئة البحر الأبيض المتوسط" (CIRCE) الذي يموله الاتحاد الأوروبي إلى نتائج مشابهة.

103. دأب برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على العمل على قضية آثار تغير المناخ على المنطقة البحرية والساحلية منذ التسعينيات من القرن الماضي. وبهدف العمل على ذلك بشكلٍ إضافي، جرى تحديث "برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (SAP BIO) فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ، وتم إصدار وثيقة تجميعية ذات صلة تقدم نظرة عامة على الاحتياجات الوطنية ذات الأولوية والإجراءات العاجلة المرتبطة بقابلية التعرض لأخطار تغير المناخ وآثاره على التنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية عام 2009. تم الاتفاق في الاجتماع السادس عشر للأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة عام 2009، "إعلان مراكش" على "تنفيذ التنسيق الفعال لضمان دمج قضايا تغير المناخ في سياسات التنمية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، وضمان تعزيز التعاون لمشاركة الخبرة في مجال المراقبة (أنظمة التحذير المبكر) ووضع استراتيجيات للتكيف وإدارة المخاطر وتنفيذها".

104. هناك العديد من المبادرات الإقليمية ذات الصلة والمبادرات الإجرائية لإرساء إطار عمل للتكيف للبيئة الساحلية والبحرية بالبحر الأبيض المتوسط، الذي سيكون التعاون معه أمرًا ضروريًا.

105. يأخذ الموضوع الشامل للاستراتيجية متوسطة الأجل "تغير المناخ" في الاعتبار إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ. أرست الاستراتيجية المتوسطة الأجل **الهدفين الاستراتيجيين** التاليين:

1- تعزيز قدرة الأنظمة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بالبحر الأبيض المتوسط على تحمل تغير المناخ من خلال تعزيز نُهُج الاعتماد المتكامل والفهم الأفضل لآثاره،
2- تقليل الضغط البشري على الأنظمة الساحلية والبحرية للحفاظ على مساهماتها في التكيف مع تغير المناخ.

106. بالنسبة للفترة من 2016 حتى 2021، يتم تحديد خمس **نتائج استراتيجية** تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. حيث تركز على التنفيذ الإقليمي، وإنشاء خطط عمل وبرامج جديدة، وتعزيز التنفيذ الوطني، والرصد/التقييم، وبناء القدرات. من بين **المخرجات الإرشادية الرئيسية**، يمكن الإشارة إلى الاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة، والأدوات المنهجية، وخطط العمل، والبرامج، ورفع الوعي، والقضايا الناشئة.

الجدول 7 النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ

النتائج الاستراتيجية	المخرجات الإرشادية الرئيسية
7.1. تعزيز التنفيذ الإقليمي للالتزامات في ظل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وبرامج التدابير في الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية الحالية.	7.1.1. تحديد الأنشطة الرئيسية للتكيف مع تغير المناخ ودمجها في عملية تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل والتدابير الإقليمية الحالية.
	7.1.2. تنفيذ الإجراءات المحددة لخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي تساهم مباشرةً في تناول تغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط.
7.2. وضع خطط عمل، وبرامج تدابير وقواعد ومعايير مشتركة، ومبادئ توجيهية جديدة.	7.2.1. دمج التكيف مع تغير المناخ، شاملاً أوجه الضعف والمخاطر ذات الصلة والأنشطة الرئيسية في وضع الاستراتيجيات الإقليمية الجديدة/المحدثة، وخطط العمل الإقليمية والتدابير التي تتناول التنوع البيولوجي، والتلوث والتفاعل بين البر والبحر.
	7.2.2. مراعاة قابلية التعرض للأخطار والمخاطر المتعلقة بتغير المناخ عند وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والتدابير

	الإقليمية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، والتلوث، والتفاعل بين البر والبحر وعند تنفيذها، من خلال نهج النظام الإيكولوجي.
	7.2.3. تعزيز دمج الاستجابات المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية في الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.

7.3. تعزيز التنفيذ الوطني.	7.3.1. تحديد مجالات العمل ذات الأولوية للتكيف مع تغير المناخ، ودمجها في سياسات خطط العمل المتوسطية، حسب الاقتضاء.
7.4. الرصد والتقييم.	7.4.1. النظر في مسائل الضعف تجاه تغير المناخ في برامج الرصد القائمة.
7.5. القدرة المعززة على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية بما في ذلك المساعدة الفنية وبناء القدرات.	7.5.1. تعزيز وعي أصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ واتصاله بالمواضيع الأساسية.

107. يمكن أن تتضمن القائمة الإرشادية **للشركاء** المحتملين لتنفيذ النتائج الاستراتيجية والمخرجات الإرشادية الرئيسية أعلاه ما يلي: مركز الباسك لتغير المناخ، والمركز الأورومتوسطي لتغير المناخ، والوكالة الأوروبية للبيئة، وLabex OT-Med، والدراسات المتكاملة للبحر الأبيض المتوسط على النطاقات الإقليمية والمحلية، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/قاعدة بيانات الموارد العالمية في أرندال.

108. التنفيذ: الشراكات والتمويل

109. إن تنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل عملية من العمليات الجماعية. حيث يجب أن تستخدم الاستراتيجية المتوسطة الأجل كمنصة مشتركة للإجراءات المشتركة، ليس للأطراف المتعاقدة ونظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط فحسب، لكن أيضًا لتعزيز التعاون مع المنظمات والبرامج الدولية والإقليمية الأخرى النشطة في البحر الأبيض المتوسط. لطالما شكَّل المجتمع المدني مجموعة هامة من أصحاب المصلحة في نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ويظل له دور حيوي في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل. "أوجه التآزر" و"التكامل" هما مرة أخرى الكلمات الرئيسية عند البحث عن الفعالية، والآثار الإيجابية، والاستدامة. ولهذا الغرض، يمكن أن يصبح القطاع الخاص حليفًا ومساهمًا هامًا في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، خاصةً في ظل دوره الرئيسي في الانتقال للاقتصاد الأخضر.

110. يتعاون نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي (خاصةً اللجنة الأوروبية والوكالة الأوروبية للبيئة)؛ لأن الاتحاد الأوروبي طرف متعاقد، ومع مرفق البيئة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فقد وقَّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مذكرة تفاهم فردية مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) على التوالي. من بين المنظمات الدولية والإقليمية، التي يتمتع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بعلاقة تعاون مديدة معها، تعد المنظمات التالية، التي تلعب بالفعل دورًا في البحر الأبيض المتوسط منظمات مشاركة هامة محتملة من المتوقع أن تساهم في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل من 2016 إلى 2021: الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA)، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، وECLAT، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة العمل الدولية، واتفاق RAMOGE، واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط، منظمة بيردلايف الدولية، والصندوق العالمي للطبيعة - مكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط، والمرصد المتوسطي للطاقة، والوكالات المالية الدولية مثل الصندوق الفرنسي للبيئة، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي.

111. لا تتدخل الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ بسبب طبيعتها الاستراتيجية، في التفاصيل الخاصة بالميزانية. ويمكن العثور على هذه التفاصيل، بالإضافة إلى الجهات والعناصر المسؤولة عن التنفيذ حسب نشاطها، في برنامج العمل لفترة السنتين ذات الصلة من 2016 حتى 2021.

112. يكمن التحدي الأساسي عند محاولة تحقيق أهداف الاستراتيجية في توفر الموارد المالية، مع مراعاة الظروف العالمية والإقليمية بشكلٍ خاص. ويتم تشجيع الممارسة الجيدة للسنوات الأخيرة، لتعبئة تمويل إضافي للمشروعات المحددة بالتوافق مع برنامج العمل وبالتشاور مع الطرف المتعاقد على الاستمرار، وعلى أن يتم تمديدها بشكلٍ إضافي لتضمين جهات مانحة أخرى. وهناك حاجة لاستكشاف احتمالات التمويل الناشئة برعاية الاتحاد الأوروبي مثل الاستراتيجية الأدرياتية- الأيونية، واستخدامها.

113. تحقيقاً لهذه الغاية، سيستكمل تمويل الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط وبرامج العمل من خلال الاستراتيجية المحدثة والشاملة

114. مراقبة الاستراتيجية وتقييمها

115. تحت قيادة الأطراف المتعاقدة والهيئات الفرعية بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط/اتفاقية برشلونة، ستكون الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (وحدة التنسيق بما فيها البرنامج المنسق لمراقبة ودراسة التلوث في منطقة البحر الأبيض) ومراكز الأنشطة الإقليمية مسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية، وستعمل على ضمان تنسيق عمليات الرصد والتقييم لديها.

116. سيتم إجراء الرصد بطريقة مشتركة للاستراتيجية متوسطة الأجل وبرنامج العمل، مع المبادرة وفي ظل تنسيق وحدة التنسيق بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وفريق التنسيق التنفيذي. وسيتم إطلاع المكتب، ومراكز التنسيق، ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ومشاورتها وفقًا لذلك. وسيتم تقديم نتائج ممارسة الرصد كل سنتين لمؤتمر الأطراف للإعلام ولإجراءات التكييف المحتملة للتخطيط، بينما يتم تنفيذ تقييم الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتقديمها لمؤتمر الأطراف في نهاية فترة الست السنوات.

117. إن القدرة على قياس الأداء هي خطوة من الخطوات الرئيسية. وهي لازمة لإدارة الأداء وتقديم الضمان للأطراف المتعاقدة والجهات المانحة بأن استثماراتهم تساهم في إحداث أثر جوهري. وللقيام بذلك، تستخدم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إطار عمل للأداء كما تم الاتفاق عليه مع الأطراف المتعاقدة. وتعتبر النتائج والمخرجات الاستراتيجية المراد تحقيقها أمورًا مركزية لإطار عمل الأداء. وتتيح مؤشرات الأداء والأهداف الخاصة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط إمكانية قياس التقدم مقابل الإنجازات المتوقعة.

118. يلزم تطبيق مبادئ مشاركة البيانات على المؤشرات والبيانات المتعلقة بنظام الرصد للاستراتيجية متوسطة الأجل. وكما تم توقعه في الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة أيضًا، سيتم تعزيز هذه العملية وتسهيلها من خلال منصة عمل متسقة لتبادل المعلومات، والخبرات ومسارات التعاون، على أساس مبادئ أنظمة الاتحاد الأوروبي المشتركة لمعلومات البيئة (SEIS) بخصوص مشاركة البيانات.

119. سيعمل تقييم تقدم برنامج العمل الذي تبلغ مدته سنتين بمثابة دعوة للتحذير المبكر لإجراءات التكيف كلما لزم الأمر لتحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومخرجاتها. وفي نفس الوقت، ستقدم الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة _التي تحتوي على منظور أطول_ نطاقًا زمنيًا أكثر فعالية للتخطيط للتأثير الإقليمي. وسيتم تقييم ممارسة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بالكامل في نهاية فترة الست سنوات.

الاختصارات

ABNJ	المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية
ACCOBAMS	الاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي
AEWA	الاتفاق المتعلق بحفظ الطيور المائية الأفريقية - الأوروبية - الآسيوية المهاجرة
BC	اتفاقية برشلونة
BIODIVMEX	التنوع البيولوجي لتجربة البحر الأبيض المتوسط (برنامج من برامج الدراسات المتكاملة للبحر الأبيض المتوسط على النطاقات الإقليمية والمحلية)
BP/RAC	مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء
CAMPs	برامج إدارة المناطق الساحلية
CBD	اتفاقية التنوع البيولوجي
CC	تغير المناخ
CIESM	اللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط (Commission Internationale pour l'Exploration Scientifique de la Méditerranée)
CIHEAM	المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط (Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes)
CITES	اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (اتفاقية واشنطن)
ClimVar & ICZM	دمج تقلب المناخ وتغيره في الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (مشروع مرفق البيئة العالمية)
CMS	معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (اتفاقية بون)
COP	مؤتمر الأطراف
CP(s)	الطرف المتعاقد (الأطراف المتعاقدة)
CP/RAC	مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف (الآن مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين)
DEPI	شعبة تنفيذ السياسات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
EBSA	المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية
EC	اللجنة الأوروبية
EcAp	تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط (مشروع الاتحاد الأوروبي)
ECP	فريق التنسيق التنفيذي (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط)
EEA	الوكالة الأوروبية للبيئة
EIA	تقييم الأثر البيئي
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FFEM	الصندوق الفرنسي للبيئة (Fonds Français pour l'Environnement Mondial)
FP(s)	مراكز التنسيق
FRAs	المناطق محظورة الصيد
GEF	مرفق البيئة العالمية
GES	الوضع البيئي الجيد
GFCM	اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)
GPML	الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
GPWW	الشراكة العالمية لمعالجة مياه الصرف (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
GPSW	الشراكة العالمية لمعالجة النفايات الصلبة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
GWP-Med	الشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط
H2020	برنامج Horizon 2020 (الاتحاد الأوروبي)
HELCOM	لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق - لجنة هلسنكي
HW	النفايات الخطرة
HYMEX	الدورة الهيدرولوجية في تجربة البحر الأبيض المتوسط (برنامج من برامج الدراسات المتكاملة للبحر الأبيض المتوسط على النطاقات الإقليمية والمحلية)
ICCAT	اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي
ICES	المجلس الدولي لاستكشاف البحار
ICZM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

IAEA	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
IHP	البرنامج الهيدرولوجي الدولي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)
IMAP	برنامج التقييم والرصد المتكاملين (EcAp)
IMO	المنظمة البحرية الدولية
Info/MAP	منصة المعلومات بالبحر الأبيض المتوسط التابعة للأمم المتحدة
INFO/RAC	مركز الأنشطة الإقليمية للمعلومات والتواصل
IOC	اللجنة الدولية لعلوم المحيطات (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)
IPBES	المنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
IUCN	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
JRC	مركز البحوث المشترك (الاتحاد الأوروبي)
LBS	مصادر برية
LRTAP	اتفاقية نقل الملوثات الجوية بعيد المدى
MAP	خطة عمل لحماية حوض البحر الأبيض المتوسط وتنميته (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط)
MARPOL	الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن
MEDASSET	منظمة البحر الأبيض المتوسط لإنقاذ السلاحف البحرية
MED POL	البرنامج المنسق لمراقبة ودراسة التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط
MedPAN	شبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط
MedPartnership	شراكة استراتيجية خاصة بالأنظمة البحرية البيئية الكبرى في المتوسط (مشروع لمرفق البيئة العالمية أيضًا يشار إليه كعنصر إقليمي من الشراكة الاستراتيجية)
MedWet	مبادرة الأراضي الرطبة في حوض المتوسط
MERMEX	استجابة الأنظمة الإيكولوجية البحرية في تجربة البحر الأبيض المتوسط (برنامج من برامج الدراسات المتكاملة للبحر الأبيض المتوسط على النطاقات الإقليمية والمحلية)
MIO-ECSDE	المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة
MISTRALS	دراسات متكاملة للبحر الأبيض المتوسط على النطاقات الإقليمية والمحلية
MPA	محمية بحرية
MCSD	لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة
MSP	التخطيط المكاني البحري
MSDD	الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة
MTF	الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط)
MTS	استراتيجية متوسطة الأجل
NAP	خطة عمل وطنية
NGO	منظمة غير حكومية
NSSD	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
OPRC	الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي
OSPAR	لجنتا أوسلو وباريس (استخدام الاسم بالكامل غير شائع)
PAP/RAC	برنامج إجراءات الأولوية التابع لمركز الأنشطة الإقليمية
PEGASO	أفراد من أجل الحوكمة المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية لتقييم التنمية المستدامة للمحيط والساحل (مشروع)
PoW	برنامج العمل
PSSAs	المناطق البحرية الشديدة الحساسية
RAC	مركز الأنشطة الإقليمية
ReGoKo	مشروع الحوكمة الإقليمية وتكوين المعلومات (البنك الدولي)
REMPEC	المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري
SAP	برنامج العمل الاستراتيجي
SAP-BIO	برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط
SAP-MED	برنامج العمل الاستراتيجي لتناول التلوث الناتج عن أنشطة برية
SCP	الاستهلاك والإنتاج المستدامان
SCP/RAC	مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (يُعرف سابقًا باسم مركز الأنشطة الإقليمية للأطراف المتعاقدة)
SDG	أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة)

SEA	التقييم البيئي الاستراتيجي
SEIS	نظام المعلومات البيئية المشترك (الاتحاد الأوروبي)
SFFA	اتفاق تمويل صغير الحجم
SMART	محدد، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه، وذا صلة، ومحدد المدة
SPAs	المناطق المشمولة بحماية خاصة
SPA/RAC	مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المشمولة بحماية خاصة
SPAMIs	المناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط
SWITCH-Med	الانتقال للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط (مشروع من مشروعات الاتحاد الأوروبي)
SWIM	الإدارة المتكاملة للموارد المستدامة (مشروع من مشروعات الاتحاد الأوروبي)
TEEB	اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي
TEST	نقل التكنولوجيات السليمة بيئيًا
UfM	الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط
UNEA	جمعية الأمم المتحدة للبيئة
UNECE	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WB	البنك الدولي
WCMC	المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
WHO	منظمة الصحة العالمية
WSSD	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
WWF-MedPO	مكتب برنامج البحر الأبيض المتوسط للصندوق العالمي للطبيعة